198

Sharḥ Hidāyati'l-ḥikmat

(p. II, on physics).

198

بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا منشئ الاجسام المختلفة الطباع
مظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك محامدك التي لا تقطع مراحلها خطى التحديد ونشكرك
على نوالك التي تضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر
وافضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى اقصى المراتب
الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الائمة
الاتقياء العظام ونسألك ان توفقنا تحقيق الحق في المطالب وتهدينا محجة الوصول الى
اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبالاجابة وجاء للمؤمنين جدير وبعد فهذه مجلة مشتملة على شرح
ما سوى المنطق عن المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء

المتاخرين

2

المتاخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري اعلى الله رتبته في

حظائر القدس وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس المنتهى مع قلة البضاعة وجلي في مضمار

هذه الصناعة بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حين كانوا مستعدين بمعاني حقائقه

حيث لم يقع له شرح يكشف لهم عنه وجوه فوائد لطائفها ويذلل في سلك التحقيق ومن مطاويها البيان

صفاياها الا انه لا يسعني الا اسعافهم بما اقترحوا وما توفيقي الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله المستعان

فيما قصدته وتحصيل مسؤلهم وايصالهم الى غاية ما سولهم انه خير موفق ومعين قال المولى المصنف

روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه **القسم الثاني في الطبيعيات اقول** لما كانت

الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة

البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى

ما هو موجود بها كالاعمال الصادرة منا انقسم لا محالة الى اقسام متعلقة اعني الموجود الى قسمين

قسم يبحث فيه عن احوال الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصولها على النظر وقسم

يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية متعلقة بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام

لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي او عما

لا يوجد فيه الا مع المادة الا انه يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط الموسوم

بالرياضي او لا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان

يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة بين اهل المنزل لدوام

الاجتماع او المدنية لبقاء الاتصاف والانتصاف والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل

اجزائه وبكونه اشرف افراد موضوع الحكمة الالهية
والطبيعي من جهة توسطه بين التجرد والمادة وتسمية بالرياضي انهم يفتتحون به في التعليم رياضة للمتعلمين [illegible]

والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة
بخروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية فيدخل فيها المنطق
بل العمل ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتب المختصر على ثلثة اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق
والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي واما اختيار هذه العلوم الثلثة من بين سائر العلوم
اما المنطق فلمساس الحاجة اليه بكونه آلة لتحصيل العلوم كلها واما الباقيين فلان سعادة النفس
الانسانية منوطة بمعرفة الباري تعالى اجل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله ومعرفة احوال
النفس هي الثاني والاولى مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى تحصل بالالهي والثانية
باعتبار النشأة الاولى وتحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على
الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها
فان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي
والالهي لتقدمه بالآلية والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا منه
الاسهل الى الاصعب على ما هو داب الارشاد في التعليم قال وهو مرتب على ثلثة فنون اقول
مباحث هذا القسم منحصرة في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني
فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي
باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري
فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرهما
وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وحركتها على الاستدارة

وامتناع الخرق والالتيام وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها للكون والفساد والحركة
المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة
لعمومها اظهر فاستحق التقديم كما استحق الجنس لعمومه من التقديم على الفصل على ما تقدم في
باب القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف
موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما
ان يقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكرنا في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل
ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب
المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط العلوية وهو باب
السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات
التي ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شانها
الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صور من شانها التغذية مع الحفظ وهو باب النبات
او التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او
لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي
على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة فنا واحدا باعتبار
انها متعلقة بالعناصر لانها بحث اما عن العناصر او عما يحدث منها قال فصل في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى اقول ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي
التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه وان كان كافيا للمتابع الا ان البصيرة انما تحصل ويتم

بعض

بصورة لكان الحقيقة فلهذا اورد المص تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم بيان انه
من الهيولى والصورة لكن هذا المطلوب لما توقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ... قطع (عليه)
قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موضوعة فقوله
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقعت خبره مبتدأ محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول من الفصول
فصل او هذا فصل فالمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج
ولا بحسب الوهم والفرض العقلي ثم تالف الاجسام عن افراده بانضمام بعضها الى بعض والتقرير البرهان
(اي قابل للاشارة الحسية)
على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متفرقة
متلاقية بحيث يكون واحد منها وسطا بين طرفين والثاني باطل فبيان الملازمة ان الجزء ممكن
بالوضع وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير مناف له في الامور المتنافية اذا
امكن كل واحد منها امكنه اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور
والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز
وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول
باطل والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا
يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو محال ضرورة فرض تالف الاجسام ذوات محال
الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي في احد الطرفين من الوسط ح لكونه مغايرا لما يلاقي
الطرف الاخر منه فيتجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هذا خلف واذا بطل الثاني بقسميه
بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم الامتناع وهو المط فان قيل لا نسلم ان الوسط

ان يـ

الا منع تلاقي الطرفين لزم الانقسام وانما يلزم ان لو حصل فيه جزءان وهو ممنوع لجواز انه يلاقي ما
النهاية ان يكون له نهايتان يلاقي كل واحدة منهما طرفا ولا يلزم من حصول النهايتين حصول
الجزئين لئلا يلزم الانقسام قلنا ان الحد محل النهايتين من الوسط لم يتميز احديهما عن الاخرى في الوضع
فملاقاة احديهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وهو محال
والا لزم الانقسام قطعا وثبت المطلوب وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود
ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي باطل اما الملازمة فظاهرة
مما ذكر في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان يلاقي شيئا
من الملتقيين او يلاقي احدهما دون الآخر او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا والاول يستلزم عدم
تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث يجزي ما فرض على الملتقى
والرابع يجزيها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على
بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقدير لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء
المفروض على الملتقى على بعض المفصل فيه غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا
قال فصل في اثبات الهيولى الخ اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حل اثنان منهما
في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث المحل مادة
وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها الى برهان لانها الجوهر المتصل
القابل للابعاد المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية فستأتي البرهان على اثباتها
واما الهيولى فهي التي يريد المصنف اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل

النهايتين

الهيولى جوهر بسيط في نفسه متصلا ومنفصلا محل للجوهر الممتد في الجهات الثلث

الثلثة

اعني الذي ليس لها مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود
في الاجسام القابلة للانفكاك من العناصر وما يتركب منها لان اي جسم فرضناه من تلك
الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم
المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤها اما ان تقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان
لم تقبل الانقسام منها فهي اما اجزاء لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى وهو باطل وان قبلت الانقسام منها تكون اجساما ايضا غير مشتملة على الاجزاء بالفعل
فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء نعود فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب
الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية
او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام
غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال والانفكاك
جسما متصلا فهذا الجسم لطرو عليه الانفصال على ما اثبتناه فلا بد ان يكون فيه شيء
يقبل الانفصال الطاري عليه اذ طريان الانفصال على ما لا قابل له صريح والقابل للانفصال
في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة
المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار والانفصال لان كلا من الصورة
والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه عن الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال والقابل يجب
وجوده مع المقبول اذا اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين
الثالث وهو ان القابل للاتصال شيء اخر في الجسم مغاير الصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى

فنقول

5

فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب فان قيل غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا
للصورة ومقدارا بل قابلا للانفصال لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما
يثبت ذلك ان لو ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا ليس المعنى
بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد
عن الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد
مرة والاتصال الآخرين اخرى فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغاير للصورة ومقدارا بل يكون
محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا نريد
او بالهيولى الا جوهرا محلا للصورة فيكون محلا للصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة
الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود و
النهايات وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية
الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن
له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا آخر فاذا عند طريان الانفصال يزول الاتصال الا
الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث متصلان آخران مع اتصالين
فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم
انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في
الجسم جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال صورة جسمية
تعلقا واقعا للامتياز الوضعي بينها وهو في تلك الحالة جسم واحد وعند طريان الانفصال

على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق به جسمان آخران كذلك وبعينه الجوهر الباقي

بهما جسمين وهذا التعلق بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول الجسمية بصورة حالة

في الجوهر الباقي اما والا حل ان التعلق بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول

احديهما في الآخر او بطريق حلولهما في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول

اما ان يكون بطريق حلول الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة

مع بقاء المحل لصورة اخرى محل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول

هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر

منعوتا به الاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون البياض

والجسم المختص لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض والتعلق

الثابت فيما نحن بصدده بعينه مفهومه الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية

يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجودة

في الجسم وانما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا اثبت الهيولى في الجسم القابل الى

الانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي الحقيقة المنسوبة الى المقدار

المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اما ان يكون هذا الشأن

ومفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات والا فمفتقرة بحسبها والاول

اي كونها غنية عن المحل بحسب الذات محال والا لزم استحالة حلولها في المحل لان الغني

بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل بذاته العرض

عن شيء

6

عن شيء فيه ليتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال فتعين التأثير وهو افتقارها الى المحل بحسب
الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا يوجد بغير حامل فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب
الذات فالطبيعة المقدارية انما توجد بكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على
المطلوب لان المط من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على
الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ الشيء
ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى لوجودها وهو مصادرة على المط
واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل
ووجود الثالث بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المط
وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض فمقوله واضح اما اولا فلان
المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله
فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض
واما ثانيا فلان قوله الحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقف على وجودها ان اراد به
متوقف على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان الحكم مطابقا للواقع
وهو ممنوع وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد المخبر الحاكم فهو مسلم لكن توقفها
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه متوقف على وجود الهيولى
في الواقع فالمنع بحاله لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اريد به انه متوقف على وجودها

في الاعتقاد فهذا النقض ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو
مذهب افلاطون واما الجواب فضعيف ظاهر مما حققناه من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل
المحسوس من الجسم في بادي النظر لا الاتصال واما الاعتراض بالمنع على الاستغناء في المقدار
بانه الاتصال او جزؤه مع جوابه قليل الجدوى لظهور مراد المصنف مما قررناه واعترض الامام
على هذه الحجة بانها انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل عليه دليل
فمن الجائز ان تكون الصور في الاجسام القابلة للانفكاك مخالفة بالنوع لصور الاجسام
الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار الاولى الى الهيولى افتقار الثانية اليها
فلا يثبت الهيولى في جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية على الهوية الاتصالية المحسوسة
من الجسم اولا ولا شك انها ماهية نوعية لا انها لا تختلف بالفصول بل بالامور الخارجية
عنها لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في الحقيقة تلك الهوية الاتصالية ولئن
كانت الصور الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة مغايرة للهوية الاتصالية فالهوية الاتصالية
مشتركة بينها ولازمة لها فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى
يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام كلها وهو المطلوب **قوله** في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
اقول يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة وموضع هذا الفصل اولا اثبات
ملازمة الصورة فيتبين ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن
الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالي باطل بقسميه اما الملازمة فظاهرة
واما بطلان القسم الثاني من التالي فلتناهي الابعاد كلها جسمانية او غير جسمانية

اذ لو كانت

اذ لو امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادات على نسق واحد اي بحيث ان
يستقيما ان كانا اثنين او يثلث ويدينها الى غير النهاية لكنه محال لانه البعد الواحد من الخطين
يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما مع
كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين
الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما وسيتضح
هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين
المتدين عن مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد
متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة ا خطان غير متناهيين لامكن
ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة الملتقى ب ج بحيث لو وصلنا
بينهما ب ج لكان مساويا لكل من خطي اب اج حتى يكون اب ج مثلثا متساوي الاضلاع
وليفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان تفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد عن
نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من ضلعي
ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتين د ه بخط د ه لكان ا د ه مثلثا وكان كل ضلع من
مثلث ا د ه ذراعين انه يفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي ز و ونصل بينهما
بخط ز و حتى يكون كل من اضلاع ا ز و ثلثة اذرع ثم نفرض م ط ثم ل م ثم ن س ونصل
بينها بخطوط خط ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ونسمي
ضلع البعد الاصلي والذي بعده اعني د ه البعد الاول و ز و البعد الثاني و ح ط البعد الثالث

وعلى هذا الترتيب الثالثة ان كل ان تلك الابعاد مشتملة على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا
البعد الاول ا ب مشتمل على البعد الاصل اعني البعد الاصل اعني ا ج وزيادة ج د وزاع والبعد
الثاني اعني ا ز مشتمل على ا ه وزيادة ه ز وهكذا الى غير النهاية لكل بعد من الابعاد المعدودة
فوق البعد الاولى مشتمل عليه وعلى زيادة متناهية زيادات غير متناهية بعد والابعاد الغير المتناهية
التي فوق البعد الاصل الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في
بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد
في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما
وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاولى والثاني موجودتان في البعد الثالث
لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما
بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا
الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان
من مبدا واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بحكم
المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة
يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين حاصرين هذا خلف فثبت ما ادعيناه من الملازمة
وارتفع المنع المذكور واما بطلان القسم الاول من الثاني فلان الصورة الجسمية المجردة عن
الهيولى لو كانت متناهية لاحاطة بها اما حد واحد او حدود لثبت تناهي الابعاد بل

في الجهات كلها او حدود، ان لم نثبت انه يكون له شكل اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات وكذلك الشكل المعين الحاصل
لها لابد له من مخصص منها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا
منها دون ما عداه من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية
او اللازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها
في الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله
فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال الشكل لان جواز
زوال العلة يوجب زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال
والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون للصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها
وانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من الثاني و
اذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة
للهيولى وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال
والانفصال فان الشمع مثلا تتوارد عليها الاشكال المختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج
او ينفصل عنها شيء واجيب عنه بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال والانفصال بل
ندعي ان اللازم اما الاتصال او الانفصال والكل من لواحق المادة وتوارد الاشكال
المختلفة على الشمعة وان لم يكن بالاتصال والانفصال فهو بالانفعال فيلزم الخلف المذكور
واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعالات لواحق المادة فان هذه المقدمة تثبت ببينة

ولم نعم عليها برهان يكذا فتل والحق ان متبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالاتصال او
الانفصال كان متبدلها اما بانضمام شي من خارج الى حجم الجسم او بانفصال جزء من اجزاء الجسم عنه
او بانتقال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعه وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى
سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف
وترك المكابره واما الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفصال من لواحق المادة اكتفى بذكره
في الدليل لكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانهما الفوا من الانفعالات فمن باب
تعيين الطريق وهو ليس من داب المناظر فلعل العلامة انما اختار هذه الطريقه
على اتمام التبدل واثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر
الانفصال كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القايل **قال وفصل**
في ان الهيولى لا تتجرد من الصورة الى آخره **اقول** يريد ان يثبت في هذا الفصل ملزومية الهيولى
للصورة ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى اذا تجردت عن الصورة الكائنة
اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع هنا كون الشي بحيث يشار اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة اما القسم الاول فلانها لو كانت
ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز
ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما
ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط
واما انها مستقلة فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا لمثل ما مر في الخط او في ثلث جهات

فيكون جسما

فيكون مجموع الاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة الخط المستقل اذ لو وجد خط
مستقل وتوسط الخط بين الخطين هما طرفا سطحين فاما ان يحجبهما عن التلاقي فيكون ما به
يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم الانقسام في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم
التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة واما الثاني فلاستحالة
السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بين سطحين هما طرفا جسمين فاما ان يحجبهما
عن التلاقي او لا وكل منهما باطل لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما
لكانت مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردا هذا واعلم ان السطح والخط والنقطة
اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم
فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد
اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبت الى ان الجواهر الفردة تتألف
في الطول فيحصل منها خط والخطوط تتألف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتألف
في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة لان المتألف
من الجوهر لا يكون الا جوهرا واما النقطة المستقلة فان قالوا انها هو الجوهر الفرد لا غير اذ لا
يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم هو جوهر وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد فالقول
على تقدير كونها فان ذو وضع غير منقسم لا يكون نقطة عرضية لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة
وهي الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض
المبني على زعم تغايرهما مع جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء

لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل
المتوسط من الخطين المفروضين في احدهما لم يكن المتداخل ان يماسها اطول من احدهما والا لم
يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف واما
بطلان القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع ودرجات ذات وضع لما قررنا ان
الصورة بعد صيرورتها ذات وضع اما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها
او تحصل في بعضها دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان فاستحالتهما بديهية
واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء لتساوي نسبتها
في كل واحد منها فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والصورة
النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز فلا تدفع هذا الترجيح بلا مرجح لان الهيولى
اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد من ان يختص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك
الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية
فتخصص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض
بانقلاب الجزء المائي الى الهوائي وبالعكس وافقا لها بعد الانقلاب الى جزء معين من
اجزاء حيز الهوائي او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء الحيز المنقلب
اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في صورة النقض ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء
والهواء له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقل اليه وهو محاذاته اياه
فيه ان وضع السابق له اعني المحاذاة المذكور يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك

الجزء المعين من المتصل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة
لا وضع لها لان اصل التقضي لها وصفها لحصولها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها
اليه يكون ترجيحا بلا مرجح فان قيل المحال المذكور لها يلزم من فرض تصور الهيولى المجردة
ذات وضع باقتران الصورة بها فلم لا يجوز ان تقع الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات
وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في الهيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى
في الاجسام اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة
عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت بعد ذلك ذات
وضع باقتران الصورة فنظرنا فاذا ادانا النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة لاستلزام
المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها
بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا نافي وجودها ولا عدمها مما نحن بصدد اثباته من استحالة
تجرد هيولات الاجسام فلو وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات فيستتبعها هيولى يكون
مجردا اصلا قال فصل في اثبات الصورة النوعية اقول لما فرغ عن اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية فقال لكل نوع من
الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية
اي منسوبة الى النوع بالتحصيل المحصلة لها وسميت طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة
والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان
يعلم ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام بامتيازها المعينة ليس امرا خارجا عن ذات الجسم

بل هو امر حاصل منه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج من ذاته فلولا ان في ذاته سببا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه
بحسب ذاته وهذا ظاهر جدا واذا قد تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام
مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحصول في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص ذات
النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى
والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه
كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين
الثالث وهو المط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص فاعلا
خارجيا مع التمحل ان اللزومية في جوابه وهذا ظاهر عند التامل واعلم ان مراده بحيثية الصورة
النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة
الجسمية بل يتناول للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية التي وهي لا توجد
بدون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة النوعية لا توجد بدون
الصورة الجسمية التي هي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك
شيء منها عن الآخر **قال** هذا انه الخ **اقول** من عادة المصنف هذا المختصر اذا اراد دفع وهم
او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية او الوهم والاشتباه
نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة فهنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة دفع
الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه في كيفية هذا التلازم ببيان الكيفية وسماه هداية

على ما دل عليه **قال** واعلم ان الهيولى ليست علة للصورة **اقول** يريد ان يبين كيفية التلازم بينهما
ويقدم هنا ما يتوقف عليه تحصيل الكلام في المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما
علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب
ان يكون العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم
بخلاف اذا كان العلة موجبة حيث يثبت التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام
كل واحد من العلة الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين
يستلزم العلة والعلة لايجابها تستلزم المعلول الآخر فان من المعلولين يستلزم
الآخر ويتحقق التلازم اذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان
فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة ثالثة
منفصلة عنهما والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلة للصورة لتقدمت بالوجود
عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى
متاخرة بوجودها عن الصورة بحسب الذات لما بين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة
فلا يكون الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم
للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها
عنها اذ قد علم من التقرير المذكور ان الهيولى متاخرة عن الصورة بالذات فانتفى التقدم
الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي
ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة

متقدمة بالوجود لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم
انفكاكها عنها وهو محال لانا نجيب عنهما بمنع التلازم ان اللازم من العلية هو التقدم الذاتي
وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك
المحال واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت
بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لانا نجيب عنهما بمنع التلازم
ان اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك
فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت
علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اردتم بها ان
الهيولى والتشخص معا متقدمة على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان
الهيولى على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلية
فلا يلزم تقدم التشخص ط وان اراد ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية
مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا امتناع من ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية ومتأخر
تشخص الهيولى عن الصورة الخ بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلية
لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه تقول به مستدلا بهذا الكلام وكذا الثاني لان الصورة
لا تجب وجودها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان الفاعل هو الهيولى فلا تقدم لوجوب
وجودها الخاص عن العلة للعارضة على الشكل لوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او به

ان توقف

ان موقوف عليه والهيولى ليست متاخرة عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يوجد بتاركيهما فهما
اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم الصورة
على الشكل لان المتقدم على المتقدم والمع متقدم لكن الصورة يجب وجودها مع الشكل او به
على ما مر في ما سلف هذا ما ذكره المص والحق ان ذكر معية الهيولى في الشكل هنا مستدرك مع
انها لا تطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما كان بمشاركة الهيولى
تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون في معه واما الاستدراك فلانه ان يقال لو كانت
الصورة علة الهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة
على الشكل لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم فيكون ذلك المعية مستدركا لحصول المط
بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان
لعلة بائنة منفصلة عنهما وهي العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون تحت تبعية كل منهما عن الآخر
اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تالف الجسم منهما ضرورة امتناع تالف الماهية المحققة عن افراد
الارتباط بينهما اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى تحتاج في ان تقدم بالفعل الى مقارنة
الصورة وان الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء
لان الصورة لفاسدة اما لم تعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل
بدونها فالعلة المنفصلة للعقبة البدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى
في الشكل وذلك ظاهر واعترض بما بينا من ان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى لا يوجب تقدم
الهيولى على الصورة وهو مناف لما قرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعلية

منع ظاهر وهو ان اللازم مما ذكرتم تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على الشكل بها وهو لا ينافي
القاعدة المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة هي الصورة
اللطافة والمفتقرة الى الهيولى في الشكل هي الصورة المتحققة المتأخرة عن الشكل وهو قريب
مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار منهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير متوجه
بعد الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي
ان القول بوضعية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة في الشكل يؤدي الى
الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في الشكل فالشكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه
مدفوع لا بما قاله هذا القائل فان كون الشيء علة واصلة لوصف قائم لشيء آخر غير معقول بل
بان اللازم مما فرضناه هو افتقار الشكل كل واحد منهما الى ذات الآخر فظاهر انه ليس بدور
قال فصل في المكان الخ اقول لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
هذا العلم اراد الشارع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عنه للامور العامة للاجسام
الطبيعية مبتدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فحقق اولا ماهيته في هذا الفصل وتثبت انيته
في ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع من العقلاء
في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شيء من شانه ان ينسب اليه الجسم
بكلمة في وان يكون طرفا للجسم وان يقع منتقلا يعني جوابا للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال
اينما الا يجاب عنه بانه في داخل الكون واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها
بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات صدق بان لسقط منها

لكن ورد

13

عن وجه الاعتبار اسقاط أسدفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف الملتزم في جوابه

فالشبهة المذكورة لذلك انه حاصلة لان من شأنه الافراد تتمكن لها عندهم وصلح بذلك لان

تقع بينهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين

ابي نصر وابي علي ومن تبعهم الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس

للسطح الظاهر من الجسم المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي نسبه

المحوي بكليته فيه كما يقال كرة النار في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء

هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون يزعم ان الخلاء

الذي نسبه الجسم اليه موجود في الخارج مجرد عن المادة من شأنه ان ينفذ فيه الابعاد

الجسمانية ويسمونه البعد المفطور وفرقة يزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان

لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم

يشغل لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط

بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء والهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء

الذي من شأنه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه للجسم حيزا

وباعتبار فراغه من شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع

قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا لان الفراغ الموهوم ليس

بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد كان مقطوعا انهم لا يقولون به فاذا لم

يشغله جسم كان شيئا محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ

الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والمذهب هو الفراغ الموهوم من غير ان يعتبر معه حصول
الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول فظ واذا المكان هو الخلاء بعينه من غير فرق
واما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون
حيزا طبيعيا اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا لانقطع
نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبيعته الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع
لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع في امتناع الخلاء وامكانه والحكماء ذهبوا
الى امتناعه لامتناع كل من انواع الموهوم والمقيد السطحين اما الفراغ الموهوم فلانه على
تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما المقيد السطحين فلانه يفضي الى كون
ما يحويه فراغا موهوما لا اشياء محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانه والمتكلمين ذهبوا
ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم وانه لم يخلو الوجود
عن تداخل الابعاد وبالامكان المقيد السطحين ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين
لا يوجد بينهما جسم ثالث بل لا يتيقنان يكون ما بينهما لا اشياء محضا واذ تمهدت هذا التحرير فنقول
لما كان المذهب الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يثبت هذا الفصل فقال المكان هو
اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء
حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان
المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان
مشار اليه بهذا وذلك بحسب الخارج وكل ما هذا شانه فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء

فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه
المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون وايا ما كان فهو ممتنع ولا
من الممتنع لوجوده واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم
الفضاء الموهوم ما فوقها مع صفة كونه لا شيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء
موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين
الجدارين اقل من الفضاء بين الدستين والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لا شيئا
محضا وامتناع الموصوف الا حوو معها يمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء
بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة فيمتنع
حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد
حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت بعد
قال فصل في الحيز الخ **اقول** كل نوع من انواع الجسم الطبيعي عنصريا كان او فلكيا فله حيز
طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز لا محالة لحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه
او لقاسر والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني
بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما المركب فحكمه في الحيز
حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر
ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان واما
ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني

فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه
او لا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والهرب عنه طبعا لا يكون
طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا واما الثالث
فلانه ح اما ان لا يكون واقفا على سمت الحيزين او يكون بطلبه ح اما ان يتوسطها او يقع بينهما
في جهة فعلى الاولين يلزم سلبه طبعا الى حيزين مختلفين وهو محال وعلى الثالث يحصل الى
جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربها عاد الى القسم الثاني وقد عرف بطلانه واذا بطل
اقسام الثاني بأسرها بطل المقدم فثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبعيان وهو
المط واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان انما استعملهما
في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور وقوله الفصل فصل في المكان وفصل في الحيز
يشعر بتغايرهما لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان في الفصل المتقدم ومسارعته
الى الاحكام في الفصل الثاني من غير اعتبار الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح
الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصور ماهية المكان والفصل الثاني
لبيان الاحكام وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل
كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما مع اخر لم ينبه باصطلاح
جديد احدثه وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما اطلاه من مذهب المتكلمين وعلى الثاني يلزم كونه
تاركا لما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور ولتفسيره حالة
الوضع لذاته وللحاصل فيه لسببه لا لقيد اذا لغيره لذهبه الخاص بحمل الشارح ان الحكيم ان الفعلي

هو الخالي

هو الصقع الموهوم وان حمل كلامه على نافي الاصحاب يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور
في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز المحقق لخروج المحدد عنه اللهم ان يقال المحدد مستثنى
عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف لا يخلو عن الاضطراب
قال فصل في الشكل الخ اقول قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
احاطة الحد الواحد به كالشكل الكروي الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير
او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها ولما كان الشكل
من الاحوال التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره هنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي
لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل
طبيعي اما المقدمة الاولى وهو قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي
الابعاد واما الثانية وهي قولنا متناه لابد ان يحصل له عند تناهيه واحدة او نهايات
كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة هي الشكل فيكون متشكلا لامحالة واما
الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن العوارض
الغريبة لما ذكرنا من انتفاء الفاعل لهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القاسر
والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل
للجسم من طبيعته فثبت ان كل جسم له شكل وهو المطلوب قال فصل في الحركة والسكون الخ
اقول لما كانت الحركة والاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع
السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل وعرفهما اولا فقوله

البحث عنها على تصورها بينها وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التوقف

لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوه الى الفعل على سبيل التدريج

وبيانه ان الشي الموجود لا يجوز ان يكون بالقوه من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوه

فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا بل هو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود

الكامل الذي ليس كمال متوقع بالنسبة الى ذاته كالعقول او بالفعل من وجوه وبالقوه من بعضها

فمن حيث انه بالقوه لو خرج من القوه الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون

والفساد [illegible] الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوه فخرجت منها الى

الفعل دفعة او على التدريج وهو الحركة فتعين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوه الى الفعل

على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة

التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج هو الحصول

في الزمان الذي يعرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه

بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور

اذ انه معروف بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة

عما ليس من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فعلى هذا

الموجود لا يكون شيئا ساكنا والا لكان كل جسم متحرك فانه يتحرك الى غير الجسمية ان لو كان

متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطل

ان الثاني يدل على بطلان التقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم اربعة اقسام حركة في الكم

وهي اذا كن

وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ان يزداد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على تناسب يقتضيه ذلك الجسم بتخلل اجزاء متصلة من خارج من اجزائه الاصلية واما الذبول
فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على التناسب بانفصال بعض اجزائه الاصلية
فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من برودته الاصلية
الى السخونة بل اياه المتسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة
كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركته في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى اخر وتسمى
نقلة وحركته في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع الى اخر فان
المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكانه غير خارج
عنه قطعا وباعتبار الموضوع تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما
ان يكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء اخر ولا يكون كذلك بل يكون عروضها له
بواسطة عروضها بالحقيقة لشيء اخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاول الذاتية والثانية العرضية
والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكه له
بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان
تحريكه مع شعور وارادة فالحركة ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي
طبيعية الى السفل **قال الفصل** في الزمان الخ **اقول** في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول
الحجة على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان كيفيته اما الاول فهو انا
نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض

لحد الحركة السريعة تقطع مسافة التي اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك

ان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع للمسافة التي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة

التي هي اقصر بالبطؤ المعين يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع

المسافة الاولى بالسرعة وقطع المسافة الثانية بالبطؤ المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة اما لمجرد توضيح

انية هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع انيته او لامر اخر والاول

يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا وقعت

حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا الحاصل جدا

والثاني انما يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان مختصان بالزيادة والنقصان

احدهما بين اخذ السريعة وتركها والاخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض

اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين وغرض فلا بد من

بيانه ليتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع وهم

يرد عليه على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة

وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم

متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة لكنها الامر الاخر ولو فرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا فرضنا

حركتين على الوجه المذكور فظهر ان بين اخذ السريعة وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافة

الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطؤ المعين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس

شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين فوضح ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة

ان يسع قطع

يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء المعين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعا والامكانات
الواقعة من اخذ تلك الحركات وتركها لابد ان يكون متخالفة بالزيادة والنقصان
وغير ثابتة اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لاجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات
اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع النصف
الاول من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الاخر من تلك المسافة ضرورة
ان الترك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا ياخذ في قطع النصف
الاخر منها وهو ظ فثبت ان في الوجود امكانا مقدارا غير ثابت الا نعني بالزمان الا هذا
الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان هو مقدار الحركة
لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم او لهيئة من هيئاته القارة او لهيئة الغير
القارة لان المقدار ليس الا للجسم وهيئاته لا يجوز ان يكون مقدار الجسم او لهيئته القارة
لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدار الجسم او لهيئته القارة لزم ان يكون
غير القارة مقدار القارة وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم للشيء
لذي المقدار وانه محال واذا ثبت انه ليس مقدار الجسم ولا لهيئته القارة تعين انه مقدار
لهيئته الغير القارة وللهيئة الغير القارة للجسم الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث
فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلانه

لو كان لها بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعد اذ عدم الشيء لا يوجد
معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم
ان يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده
بعدية لا توجد مع القبلية وهو محال لما مر من البيان واذا بطل التالي المقدم وهو عدم تناهي
الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول ان القبلية الزمانية اي التي
لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض
اجزاء الزمان قبل البعض الآخر لا يوجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان
زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان انما يكونان بالذات لاجزاء الزمان
واما كونهما لغيرهما فانما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بتلك القبلية
والبعدية فعند الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء الزمان ولانهما واقعان فيها و
الاول محال والا لزم ان يكون الشيء وعدمه جزءا من له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني
وح اما ان يكون الزمان الثاني عين الزمان الاول وهذا ايضا محال لاستلزامه كون
اجزاء الشرط ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه واقعين
في زمان اخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل
سالما عنه قال الفن الثاني في الفلكيات اقول لما فرغ عن مباحث الفن الاول عن
مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول فصل في اثبات استدارة
الفلك ولنقدم على اثبات المطلوب ما نشرح به قضية وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام

الفن الثاني في الفلكيات

وهي الابعاد

وهي الابعاد المتقاطعة على الفه واما القائم بلفظه لا غير والكل منها الزمان فهذه الاطراف
الستة للابعاد الثلثة مع الجهات الستة التي تقع اشارات بطرق التباين مثل الابعاد المعتبرة
في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه والثاني منها
الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو الثخن ثم ما يلي راسه
من نهايتي امتداده الطول حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة
تحت وما يلي اقوى الجانبين من الجانبين نهايتي امتداده العرض يمين وما يلي الاضعف منهما يسار
وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنان من هذه الجهات
الستة وهما الفوق والتحت لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار
اضافتهما الى شيء خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت
بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس
فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا التحت (تحته) باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع
الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان
على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربعة الباقية فليست حقيقة
فان كون تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل اضافتهما الى ما هو خارج عنها فان
كلا منها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شيء تارة وصارت
بناحية والى مقابل ذلك الشيء اخرى وصارت بناحية اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا
تتبدل تلك الاضافات فان البيت مثلا بالجهة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعة

يماثلى اوتى جانبى الا انسان بهذه الاضافة صارت بنا ذكرلك البعاد انما هو فيه فوق او تحت

اعتبر فيها اضافة و فوعها يماثلى اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا انقلب اليمين يسارا

او بالعكس بانقلاب الاضافتين واذا قد تمهدت هذه المقدمات فحرى بنا الان ان نوضح

الى اثبات المطلوب فنقول كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقية اعنى الفوق والتحت موجودة

ذات وضع غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة اى فى الامتداد الذى ياخذ وتقع فيه الحركات

المنقسمة كان الفلك محددا لكن المقدم حق بالبيان فى شكله اما انها موجودة ذات وضع

فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت او معدومة او موجودة لا وضع لها او اما كان

يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذى لا وضع له مستحيل

وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شى ليتحصل فيه

وصول المتحرك فيها محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية لم تمتنع لوقوعها فان

الناس يشيرون اليها وكذا التوجه للتحرك اليها ليس يمتنع فان الاجسام العنصرية بعضها

الى توجه تتحرك الى بعض جهة الفوق وبعضها الى جهة السفل فثبت ان كل واحد من الجهتين الحقيقيتين

موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه فال

اقل من ان يكون له جزان فاذا وصل الحركة الى اوليها فاما ان يكب المتحرك على حركته

فان سكت لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاول ولا يكون البعد داخل فيه اصل اذ لا يراد

بالمقصد الا ما ينتهى اليه الحركة لوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فحركته فى هذه الحالة

اما الى المقصد او عنه فان كانت اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة فى المقصد الذى

ينتهى اليه

شيء اليه الحركة لا تتغير وان كانت عنه لم يكن الا بعد مبدأ لكن المفروض انهما جزءان لهما سف
فثبت انهما غير منقسمتين ثم حقيقة المعدوم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الاثنين
موجودة ذات وضع فيما هي جسم او جسمانية لكننا اثبتنا الجسم بعدم قبولها الانقسام في
ما هذه الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهما اذن موجودة
جسمانية متعلقة بمحل يتعين به الوضع في ذلك المحل يتعين اما ان يكون في خلاء وهو محال
لاستحالة الخلاء وتعين وضع الموجود في المتخيل محال وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم
اختلاف الجزئين بالطبع ضرورة مشابهة حدود الملاء المتشابهة لكنهما مختلفان بالطبع لان
الجسم المستقيم الحركة لطلب احدهما مقابل الاخر بعد ما دليل على اختلافهما بالطبع
فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان لحدوثهما في حد متشابه واحد وهو غير
لازم لجواز كونهما في ملائين مختلفين قلنا لحدوثهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في
ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم تعينهما
لان كل واحدة منهما تحدث في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين
شيء من تلك الحدود لان يكون حيزه منها دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين
شيء من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينين لكنهما متعينان عرف
واذ قد ثبت ان الجهة من الحقيقي حسما متعين وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء
متشابه متعين وجب انما يكون اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به فالملاء
الذي يتحدد به الجهتان لابد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد

فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي
جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانه غاية البعد عن المحدد واذ لو لم يكن غاية
البعد بالنسبة الى الحد الذي عنده جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول
محال لانه جهة الفوق على انه القريب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا
بالنسبة الى الحد الموجود سفلا فان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتبدل الاسفل
فوقا وهو باطل لما ذكرنا ان الجهتان حقيقيتان لا يتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم
الذي ليس يكون لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا به وليس كذلك فان قيل
ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك وان اردتم به
ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري
النقطة المركزية التي هي تمام البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة
يتساوى بعدها من سطوحه وخطوطه وزواياه يتساوى بعد المركز عن سطح المركز في جميع الجوانب
فهذه النقطة يكون غاية البعد في الجسم المكعب يتحدد به البعد الداخل فيه لما السطوح والخطوط والزوايا
فانها موجودة بالفعل في المكعب والنقطة التي يفرض فيه فانها من النقطة الوسطى الى كل واحد
من السطوح فلها البعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا يكون غاية البعد
بالنسبة الى السطح فاما لو وجد في المكعب نقطة هي غاية البعد لكان ذلك الكره فان محيطها سطح
واحد لذلك والنقطة البعيدة المركزية كلما اقرب اليه من المركز واصل الغير ان تلك النقطة وما ولد لها بحث
الاخر الموجود في المحيط غير معتبر بنا على الامور الموهومة الو [illegible] فيكون المركز غاية البعد

في الجسم

في الجسم الكوني يتحدد المحيط جهة الفوق منه هي القوي ومركزه جهة السفل وبعد البحث فنقول ان المحدد
على تقدير وجوده ان لم يكن لكنه بالاتحدد به الا احدى الجهتين في فرضناه محدد الجهتين
لا يكون محدد السماء بذا اضد والكمان على تقدير كونه جسما واحدا لجاز ان يكون جسما ومن
كمال اكثر من جسم واحد واما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا بالبعض او لا والثاني
يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجسمين جهة الفوق فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد وليس
هنا الا انه يعرض حد فيما بين ساير الامتداد الفاصل الا ويوجد فيه حد اخر هو ابعد من الحد
الحق وهذا اعني لا بالنسبة الى كل منها ولو اعتبره غاية البعد من احد الجسمين غاية بعدهما
فلا يتحدد منها غاية البعد والاول ان يعني لو كان يتحدد الجهتين بجسمين لا محيط احدهما بالاخرى
يلزم ان لا يتحدد بهما غاية البعد والاول ان يعني لو كان يتحدد الجهتين بجسمين لا محيط
احدهما بالاخر انهم ان لا يتحدد بها الفوق منهما واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بها لان البعد
عنها اما ان يكون هو البعد الخارج عنها او البعد الداخل عنها واياما كان فهو لا يتحدد بها
اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير محدود به واما الداخل فلما ذكرنا ان غاية
البعد على غاية البعد غاية البعد الداخل في احدهما بالنسبة غاية البعد الداخل في احدهما
ليست غاية البعد لان بعد الداخل في احدهما خارج عن الاخر والبعد الخارج
عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لان
قرب كل من الجسمين يخالف قرب الاخر لكن الفوق جهة واحدة متعينة تقصده وتد البعض
الاجسام بالحركة المستقيمة وتتركها البعض الاخر فلا يكن جهتين مختلفتين يتحدد كل واحد منهما

بقرب جسم فيه جسم الذي يتحدد بقربه الآخر فان قيل لا حاجة في تحديد الجهتين الى اعتبار ال
بكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان المتشابهان مختلفين بالطبع ويتحدد القرب كل
منهما ان من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين
متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا والبعد من احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر
لاحتمال وقوعه في سمت غير امتداد العوامل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قربا من
الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من جهة الحقيقية
ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم يحط بعضها
ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض وبه يحصل امكه لان المحيط
من تلك الاجسام ان يكون كريا اولا فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه
واما جهة البعد عنه فلا يتحدد اصلا لان غايته ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون
مركزه غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحاط
وان كان المحيط كريا فهو كان في تحديد الجهتين على ما تقديره وتقع المحاط حشوا لا دخل له في
التحديد اصلا فثبت ان جهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ
الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم مما ذكرنا ان ذلك الجسم الكون محيطا بالاجسام
المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا لان اذ لا نعني
بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت
موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان الفلك كما مر والتنبيه المقدمة ثم المحدد

على المط

على السطح وهو السند اه الفلك قال في ان الفلك بسيط الخ اقول الجسم اما بسيط او مركب
لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبائع او لا والاول المركب كالمواليد الثلاثة المتالفة
من الاجسام المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر فان كل امر منها لم يتالف من اجسام
اخر مختلفة الطبائع والمط اورد الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال
الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة وانما اوجزء فهو بسيط صح ان الفلك بسيط
اما الصغرى فان الفلك محدد للجهات لما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات
فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى و
كل ما يكون كذلك بالجهة موجودة قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكون بعد تحددها وكل
ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة
فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات لا يقبل الحركة المستقيمة فهو لا يحدد
صح ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل
الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا لكان كل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل
الطبيعي وهو الكرى او لا وهو الغيره والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون
الفلك مجموع كرات بسل افنه لينها السطوح متعلقة على حسب ثلاث تلك الكرات فلا اقل
من ان ليها للفلك سطح واحد كرى متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب الحصول
للفلك مسخ دبه جهة الفوق واما القول باحتمال تلك الفرج مملوة بجسم الاخر فغير معقول
لان الجسم الخالي ان لم يكن على الشكل الطبيعي كان جزء من الفلك مشكل بالشكل الغير فيندرج

في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات متلاصقة
ان كان مركبا واما ثانيا كان لا خلاء الفرج وهذا مما لا محيص عنه واما الثاني فلان كل واحد من
تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل القسري لامكن عوده بطبيعته الى الشكل الطبيعي عند زوال
القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون اجزاء الفلك قابلا للحركة المستقيمة
ذاتا او هو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القصد اعني قولنا
ذاتا او جزءا اعنا به في قرينة التحرك من الاغراض لكن قبول الجزء المستقيمة لا يستلزم قبول
الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال القسرية اللهم الا ان يقال ان الاصح
ان قبول الجزء الحركة المستقيمة مطلق الفلك قال فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اقول
المط في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها
كون ذا مبدا ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة الفلك فله وضع معين في مجاوراته
معينة بالنسبة الى ما في حشوه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعته والا لزم الاشتراك
الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم تشترك الاجزاء لاختلفت الطباع فلا يكون
الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط فثبت ان الاوضاع الحاصلة الاجزاء الفلك ليست
من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة وزوالها بعد ثبوتها
ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول فظ والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينا بطلانه فتعين الثاني لسبب كونه الفلك قابلا للحركة المستديرة وهو المط واما الثاني وهو ان

بسيط

ذو ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضي
الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم تعق عائق ويعلم مغايرته لها لوجوده بدونها في الحجر الموضوع باليد المرفوعة
اعلى الموضع المسكن بها تحت الماء اذ قد علمت هذا فلنوضح ما تقدير البرهان بان نقول يجب ان يكون
الفلك واجدا ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي
بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل قاسر ولا يوجد فيه ميل اصلا او الميل الا يكون طبعيا
او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكر ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة
وامتناع صدور المعلول عن العلة التي بها آلة في احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة
وهو المدعى لكونه عرض بل للحركة المستديرة سبب الملازمة وانما قلنا لو لم يكن في طبعه ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير بالقسر لانه لو قبل الميل القسري للحركة فانه لم يمنع عن الحركة مانع خارج
لان الطبيعة المقسورة تعصي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا خلاف من داخل وهو الميل
الطبعي ولا من خارج لفرض عدمها واذا وقعت هذه الحركة بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد
من ان تقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك هناك
بالقوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه ميل طبعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة
فهذه الحركة انما تقع في زمان لا محالة ومن زمان حركة الجسم الاول العديم الميل العوق
زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون الحركة مع
العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين زمانين نسبة مقدارية فلو فرضنا جسما آخر مساوي

من الجسمين الا بسن في الامور المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف منه ميل ذي الميل الاول
يجب ان يكون نسبته الى ميل ذي الميل الاول نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثله زمان حركة عديم
الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم يزداد سرعة بحسب انتقاص المعاوق
اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائد في السرعة ولم يكن للمقدار المنتقص
من الميل والتاثير في المفارقة لكن انتقص الميل بذلك المقدار لم يزد الحركة سرعة فسوى
انتقاص الميل بالعدة المذكورة مرة اخرى الى انتفاء الميل مع بقاء الحركة على حالها
غير زائد في السرعة كما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا ههنا وفيه نظر لان قولكم
لو انتقص شيء من الميل ولم يلزمه ازدياد السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المفارقة
ان اردتم به انه لا يكون لذلك المقدار تاثير اصلا فهو ممنوع لان انتقاصه اول مرة او مرارا متعددة
فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة ذلك وان اردتم به ان لا يكون
للمقدار المنتقص اول مرة تاثير في المفارقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تاثير عند
كونه مرارا متعددة اصلا فلا يصح قولكم فلما انتقص الميل بذلك المقدار لم يزد من الحركة سرعة والاول
ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الجسم المماسك معاوقته مرتبة انه يعطله مخالف فالميل وان
بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية في الباب ان معاوقته تكون ضعيفة فكلما انتقص
شيء من الميل ازدادت السرعة لا محالة اذ لو لم يكن الميل معاوقة ثبت انه ميل وقد ثبت انه كذلك
حتى ثبت ان انتقاص الما يوجب ازدياد السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبعد انتقاص الميل

في ذي الميل

في ذي الميل الكثار وادبار في ذي الميل الاول يزداد السرعة في ذي الميل الثاني وينقص 23
في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة
الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذي الميل بالفرض ونسبة عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي
الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه ان اتحدت الحركات مسافة واختلفا سرعة
وزمانا كان طول الزمان في احديهما وقصره في الاخرى باضعاف انتقاص السرعة في احديهما
وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة
ذي الميل الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا انسبت سرعة
واحدة الى سرعتين وتساوت النسبتان اذ لو انتفى تساوي السرعتين لانتفى تساوي نسبتي سرعة
واحدة اليهما اذ الشيء الواحد لا تتساوى نسبتا الى شيئين مختلفين يوضح ذلك الاشارة في الاعداد
فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو انقلبت حركة ذي الميل الثاني في
زمانه عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوي
المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي الميل الثاني لكن لا معه وهي حركة عديم الميل
هف ونقول ايضا لو تحركت الاجسام الثلثة على الوجه الذي ذكر لزم وقوع الحركة الى الجسم الثالث
تلك القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي الميل
الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول
الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة بطوءا وازداد

الزمان طولاً وكلما ازداد الميل ضعفاً ازداد الحركة وهو سرعته وازداد الزمان قصراً فاذا كان احد
الميلين مثل الآخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما
ضعف الآخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل
الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
بالفرض واذا ثبتت المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان الاول
كنسبة زمان عديم الى زمان ذي الميل الاول ويلزم منه هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني
مثل زمان عديم الميل لان ذي الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل
الثاني اليه متساويان وكل ما تساوى نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران
واللازم عدم التساوي البين فيلزم ان الحركة مع العائق ككن لا معه وانه محال وهذا التالي
لم يلزم منه فرض كون النسبة ذي الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم منه فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل لكل
من الانقسامات عددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات
الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل نسبة عددية يمكن اعتبارها
من الازمنة كالنسبة عن النصفية والثلاثية والربعية الى غير ذلك من النصف الغير
فهي ممكنة الاعتبار بين الميول واما الثاني فلانه لما بان فرض الممكن محال لزم ان يكون
الممكن يلزم منه المحال وهذا انما يقدم الملازمة لا استلزامه ان كان وجوب اللزوم بدون اللازم منه
فيتعين ان المحال انما يلزم منه فرض حركة بلا ميل فيكون فلا يكون قابلاً للميل القسري

فثبت

24

فثبت بما ادعيناه من ان الفلك ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستقيم لم يقبل الميل القسري
من فاعل خارجي والمقدمات السابقة قد مر بيانها فتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة
الجسم ذي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان يجب ان يذكر ان
المحال المذكور لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي
بالقسر ممكن بل واقع كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك بالقسر الى خلاف جهات
ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان من وجوه احدها لا نسلم انه لا يلزم كون الميلين على
نسبة الزمانين تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة
ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
مع ما ذكر في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم يقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان
الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من الزمان اشترك الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان
ويكون لكل من الاخرين قدر اخر منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي زماني عديم الميل وذي
الميل الثاني وذلك لجواز انه اذا كان تقتضي الحركة من الزمان في الفرض المذكور ساعة
اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه
ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة ويكون زمانه ساعة ونصفا وزمان
عديم الميل ليس الا ساعة اقتضاها نفس الحركة لعدم الميل فيه فلا يلزم تساوي زمانيهما واجيب
عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة الا لاستحالة
وقوعها في الان لا تقتضي الا زمانا من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل

واسوا اذ لا ينفك الحركة عنهما في الفرض المذكور بل مقتضى الحركة ساعة والاقدار الاخرى الزمان
بل الزمان المطلق مقتضى الحركة في ذي الميل ليس الا مطلق الزمان ولهذا اتفقا
فيهما من مقتضيات الميل على مع ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي قطعت
الحركة ساعة لا ازيد ولا انقص مقتضى الميل الثاني سوا ان يكون ذلك الزمان ساعة
ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد
لانا لا نسلم ان الحركة لا تنقص قدر اسعا من الزمان لا بدله من ولميل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة وقعت في كلام السائل سند المنع ودفع السند لا يوجب
اندفاع المنع لان السند يلزمها للمنع ودفع اللزوم لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا
ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع ان لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع
المنع ان لم يكن للسائل سند اخر لكن هنا سندا اخر اقوى من الاول وهو ان ذي الميل الثاني
تشارك عديم الميل الحركة وسايرما يتبعها الا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود في احدهما وان
الاخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان تشاركه اذ الميل الثاني فيما قوله قدر اخر
من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا جرم تساوي زمانين وهذا الاعتراض انما يرد على
تقرير الثاني الذي لا يطابق المتن واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا يرد هذا
الاعتراض عليه وهذا ظاهر وثانيا انا لا نسلم انه اذا تساوت حركة ذي الميل الثاني حركة
عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العوايق كهي لا معها انما يلزم ذلك ان لو كان الميل
الثاني مانعا ولم لا يجوز ان يكون الميل الثاني مانعا في الضعف لا وحده لا يكون له تاثير

في المقاومة

في المفارقة فلا يكون عاقلاً وبهذا الاعتراض يندفع ما أثبتناه لزيادة سرعة الحركة بحسب انتقاص
الميل والمعاوق فلا تغفل وأما الجواب عنه بأن ضعف الميل وعدم تأثيره في المفارقة
إنما يكون لضعف الجسم وهو من الأمور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع
الخارجية مشروطة إما لا نعم أن ضعف الميل إنما يكون بسبب صغر الجسم ولا يجوز أن يكون
بسبب انتقاص الأجزاء كما في القطن المندوف وأما ثانياً فلأن المفروض ليس ابتعاد
المانع المؤلف عن كونه عاقلاً انتفاء مانع الجسم عن الحركة والفرقة فلا يكون ضعف
ميله الجسم لصغره خلاف المفروض وثالث أنه لا يلزم من عدم لزوم المحال منه فرض كون المباين
على هذه الزيادة أن يكون من فرض حركة عديم الميل ط لزومه من المجموع من حيث هو
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المطلوب وأجيب عن هذا بأن المحال إذا كان
لازماً من المجموع كان لكنا معتضة لنا فالجواب المذكور صحيح لأنه يتجه أن نقول لا نسلم
أنها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض إلا شيئاً واحداً وهو الحصول في المكان الطبيعي
وأما أداؤه في طريق المناقضة بأن يعني لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة أمرين
متنافيين وكيف يكون مستحيلاً والحال أنه وقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور
لأنه على السند الأخص إلا أن يثبت المساواة السند للمنع ثم يندفع باندفاع السند ويصح
الجواب وأما الاعتراض على جواب النقض بأن الحركة والسكون في الجسم العنصري من
الأمور الممكنة الواجبة الاستناد إلى علة واستنادهما إلى غير الطبيعة يوجب كونهما من القسر
وهو خلاف المفروض فيتعين استنادهما إلى الطبيعة ويعود النقض فيقرب سقوط ما التزمه الذي

اورد في الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانحراف
بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حال كونه في الموضع
الطبيعي والميل المستقيم فيه شرط الخروج عن الوضع الطبيعي ساقط ايضا لان المحط بالميل المستقيم
الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول محال لان طلب الموضع مشروط
بالخروج عن المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدود الجهات لا موضع له فتعين الثاني
وهو مستلزم للتوجه والانحراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل
لا ان الاحكام المورده فيه من مكارح الاذكياء ومطارح انظار الاعيان ولولا مخافة ملالة
الاصحاب لالحقنا بذا الكتاب جلايل معاقدة عين لاولي الالباب والله مولى الرشاد
وبيده ازمة التحقيق والسداد قال فصل في ان الفلك لا يقبل اللون والفساد الى اخر الاول
هذا الفصل يشتمل على دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل اللون والفساد واللون حصول
الصورة في المادة بعد ان لم يكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك
لا يقبل الخرق والالتيام اما المدعى الاول فلان الفلك محدد للجهات ولا شيء من محدد
الجهات يقبل اللون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل اللون والفساد اما الصغرى
فقد مر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل
للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة اما الصغرى فقد ثبت
في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فكل واحد من صورته
الكائنة والفاسدة خير طبيعي لما بين في الفصل الخامس من الفن الاول ان الكل جسم

قلم خير طبيعي

فله حيز طبيعي وكل ما هذا شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان يكون
في حيز غريب فيميل منه مستقيما الى حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته المتجددة اتفاقا
حاصلة فيه قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم
كونها قابلة الى حيزها الطبيعي فيميل منه مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو
ذو ميل مستقيم فيقبل الحركة المستقيمة وبهذا تم الحجة على المطلوب هذا ما قاله المصنف في هذا المقام وفيه
نظر لانه ان اراد بالسطح الباطن المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورته الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكر في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي
ثم وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر
فقد سلمنا ذلك فيه لكنا لا نسلم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة المكانية حيز غريب للصورة
الفاسدة وما استدل على ذلك بقولهم الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان ثم لعله ان منعه
ولعل ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزم من
اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز فاما ان شاركتها في اقتضاء
تلك اللواحق او لا فان شاركتها فيه فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد
والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك
الحيز واما دعوى الثانية وهي ان الفلكية لا تقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام
انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام
وفيه وسلمنا منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة فلم لا تدل للخرق والالتيام بين افراق

الاجزاء واعتراضها المستعدين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون
بالحركة المستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة
في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او لا يتحرك لكن هذه الافاعيل المختلفة
مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية
فلان الفلك ذو طبيعة واحدة البعض للاشياء والواحد غير مختلفة اما القسرية فلما عرفت عدم انه
لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات المتشابهة المختلفة التي يتوسطها
يصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة **قال فصل** في ان الفلك
يتحرك على الاستدارة الخ **اقول** المطلوب في هذا الفصل بيان اثبات دوام الحركة الدورية
الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد هنا من حركة
لحفظ الزمان لعدم ثبوته بدونها هذه الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة والاول محال لان
الحركة التي تحفظ الزمان ان كانت مستقيمة فهذه الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها الرجوع من هذا السمت والانعطاف فاما
ان يكون مسافته متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان يكون ذاهبة الى
غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت
راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ
في الرجوع او الانعطاف فبينها حركتان مختلفتان بالحد اعني بهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور

في الرجوع

قبل الرجوع او الانعطاف وثانيها الحركة المستدية من الطرف المذكور بعد الرجوع والانعطاف
الحركة الاولى بالسكون لانه كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال
وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل
للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل
لكان الوصول الى وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه
لكونه اثر الفعل الاتصال لا يوجد بدونه وفعل الاتصال لا يوجد بدون الميل الموصل وهذا
ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذا ثبت ان الميل الموصل موجود حال
الوصول فالميل المقتضي للحركة العائدة المزيل الوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم
اجتماع الميلين المتنافيين في حالة واحدة فحال الوصول لا يكون موجودا حال الوصول الذي
يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل الوصول وكل واحد
من المعنيين الى آن فآن كل واحد من الوصول وزواله اني اذ كان حال الوصول زمانا
منقسما ففي الطرف منه ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلا او لا لم يكن ما بعده
زمان الوصول فلا يكون ذلك الطرفان زمان الوصول وقد فرضناه كذلك وفي
هذا البيان بين كون زوال الوصول آنيا فليس فكيف حصل الميل سبب للحركة موجود
معها منه بداية المسافة الى نهايتها فيكون زمانيا لا الحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال
على انه الميل بان الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول الى آن الوصول
بعد الوصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول يستلزم

انه الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله صدوثا وقدامنا الى ذلك وانه

صدوثا طه لا ذكرنا من البيان والمراد بانه السلف انه الميل الاول بصفة كونه موصلا داخله

الوصول وزواله يستلزم انه الميلين بحسب الوصول المذكور في صح الاستدلال لانه الوصول

وزواله على انه الميلين فاندفع الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين اني وان ان

الميل للاول غير الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الانين زمان والا لزم تعاقب

الانين المستلزم لتركب الزمان من الانات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه نافا الحركة

والمسافة من الاجزاء التي لا يتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة صاف

اي واحد منها يما لا يتجزى يستلزم كون الباقين كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا

في ذلك الزمان واذ لو كان متحركا فيه لكان متحركا الى الطرف المذكور يستلزم ان يكون

الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هذا وعنه يستلزم زوال الوصول

قبل الآن الذي فرضناه الا زوال الوصول الحركة سف وحتوان الحركة الحافظة الزمان

مسبوقة بسكون مستديرة ولا بد ان لا ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد

ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة للزمان والا حركة مستديرة على الدوام سوى حركة

الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب ولك ان تحال الوصول البرهان على

وجه الذي قررنا بما يقع فيه الوصول من ان وزمان والماعل الحال عن الوصف والاصحيه

في حال الوصول على البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على

انقسام الطرف والتزام الخلف بعد الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه فيكون ظاهره

غير مطابق

غير مطابق لو كانت مانعة لزيادة الاستدراك ومع هذا ثم الاستدلال على انه الوصول
لعدم ظهور الخلف ملجئ الى ادعاء الاولية فيما فالفرق عن زيادة الاستعمال بذلك صفى العلم
ان الاستدلال بانتهاء اللاوصول على ابتداء الميل الى الوصول وزواله من الزمان الا ان السكون
بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه
فلما اختار انه متحرك عنه قوله يستلزم زوال الوصول قبل الان الذي فرضناه ان زوال
وهو مستحيل قلنا لا نسلم استحالته وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة
اما لو كان زوال الوصول بالحركة كان الان الذي فرضناه ان زوال الوصول طرف
زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية
كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو
صحت هذه المقدمة لكفى في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في ان
وزوال وصول في ان اخر وبينهما زمان السكون ولزم استدراك ذكر الميلين في الحجة لتمامها
بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود في
ان الوصول والميل الثاني المزيل له حادث وهو انما يحدث في ان لان الميل ليس مما
لا يوجد الا في الزمان كالحركة وان حدوث الميل الثاني غير ان الوصول الذي وجد فيه
الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في ان واحد وبين الانين زمان السكون اذ لو
تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض
فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدائه الذي فرضناه ان الوصول بعد

وان كانت الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالحبل الثاني مستلزم وجود الحبل الثاني قبل

حدوثه وانه محال متعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان على امتناع

المطمن تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التي وردت على ما اختاره

المص في التقرير قال بدانة الحبة المرمية الخ اقول جواب عن نقض يرد على القاعدة المذكورة عليه

توهم من كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو تم ما ذكرت من الحجة على القاعدة بجميع مقدماته

لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاته الحبل النازل لتحركه بحركتين مختلفتين صاعدة

الى حد الملاقاة من المسافة وهو نقطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك لوقوف الحبل في الوقوف

ملاقاة تلك الحبة خاصة في زمانه الاستيفاء وتقرير الجواب ان الحبة المرمية لما سكون في

ان الملاقاة عند حد الملاقات من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد

في ذلك الآن وعدم الحركة النازلة الهابطة فيه لا تبين ان الحركة لا توجد الا في الزمان

وهذا السكون الآني للحبة المرمية لا يمانع حركة الحبل الواقعة في الزمان اذ لا مانع من ما وجد

في زمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان ومحصله نعوضا ولا يلزم سكون

الحبل المستعد فان قيل سكون الحبل عند حد الملاقاة في ابتداء الامر مثل ما ذكرت من الدليل

في الحبة المرمية بان يقال حركة الحبل الى حد الملاقاة قد انتهت في ان الملاقاة وحركته من

ذلك الحد لم توجد فيه لما بينا فيلزم سكون الحبل وتعود الاستيفاء قلنا لا يلزم سكون الحبل

فان حركة الحبل من اول هبوطه الى وصوله الى السبي حركة واحدة وحد ملاقاته الحبة المرمية

من المسافة من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للحبل في ان الملاقاة

وان لم يكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف
المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا بالمعنى القطع فلما ذكرنا و
اما المعنى المتوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون في وسط المسافة وحد الملاقات
بالنسبة الى الحبة المرمية ليس وسط المسافة لان حبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة
وهابطة وحد الملاقات نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون
لها في آن الملاقات حركة بمعنى التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقات
يلزم في سكونها فيه قطعا فالصحيح الطرف دون الاستبعاد ثم يلزم منه الطريقة التي
سلكها الشارح في تقرير الحجة اعتبار الوصول وزواله ان لو صدق لكل واحد من الحبة والجبل
والسكون زماني فان ظل بينهما وصول الى حد الملاقات وزوال الوصول عنه في آنين
متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها منه اعتبارها ويلزم
فيه بعني ذلك مثل فلانه لا يعد ميلان فيه بل ليس له الا ميل واحد مستحف منتهيا به
لمسافة الى نهايتها المقتضى الحركة لذلك فلا سكون اصلا واما الى جهة وان حصل فيها
الميلان لكنهما ليس في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان
في آن الملاقات لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد وهو ميل الآخر وهو الهابط
الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع اي فوق لحسن الرفع ميلا هابطا هو ميله
الذاتي الطبيعي لحسن منه وضع يده عليه في تلك الحالة وميلا صاعدا لحسن عليه العارض
الحاصل له من جهة الرافع هذا ما يخفى في هذه المسألة من المنف بعد ما اتفق لي فيها

من اعوان النظر بمعاونة التوفيق ثم انا فيما علقنا على الشرح حتى فرغت منه من تحصيل الوطر
ارجأت ان يجري بذلك اذ حزب يوم الي او ذكر سبيل في مابين الاعصاب **قال فصل**
في ان الفلك متحرك بالارادة الخ **اقول** يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية
صادرة عن النفس الفلكية بارادتها كصدور الحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه
ان حركة الفلك زائلة اذ قد تبين ان الفلك في طبيعته ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة
فلو كانت الحركة موجودة على الدوام عرضة لزم دوام سكونه بحسب الذات ولو عطلت الطبيعة
الفلكية وانه محال فيثبت انها زائلة والحركة الزائلة اما طبيعية او قسرية او ارادية لا ميل
الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انها لا ميل الى كونها طبيعية فلان حركة
الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى
فقد بانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة
اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست بهرب
بالطبع كان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال
واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة لو وجب سكون الجسم عند وصوله
اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب سكون الجسم عند وضع من الاوضاع الممكنة
له في تمام الدورة له والا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت
ان حركة الفلك ليست طبيعية فان قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به
على الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية

30

وانما يكون ان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه من الميل الطبيعي لابد ان يكون طبيعة قلنا لا نسلم الحركة

كونها طبيعية وانما يكون ان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه من الميل كافية في حصول

موجبة لها وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اقتضاء الطبيعة مع الميل المحرك موقوفا على انضمام

الارادة فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة والحاصل انه لا سبيل الى كونها

قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما يوجد ان لو وجدت حركة طبيعية

هي ان قد بين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المصنف في

هذا الموضع والذي ذكره في كتب الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة

من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى لو ان حركة او سكون او لا يكون

وعلى التقديران يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميله المستفاد من

الفاعل الخارجي والميل المقتضي للطبيعة ميلا واحدا بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل

بالقوة والفاعل الخارجي لوجوده بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر

عدم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المتحلة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية لم يصح قوله

لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة القسرية ان يكون على خلاف

مقتضى الطبيعة لبطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلاثة الطبيعية والقسرية والارادية

لانها تخرج عنها المحتملات السابقة للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة

فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه اما خروجها عن الطبيعة

والارادية فظاهر واما خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع

والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة
الذاتية المنحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وقد بان ان المقدمتين
لا تجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما بنى عليهما مقاصد الدليل قال فصل في ان القوة
المحركة للفلك الخ اقول لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبادئه
الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة اى المبدأ الصادر عنه هذا
التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير
والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك
تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوى المحركة
للفلك بقوة جسمانية فما هي الا نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص له قط والمباشر للتحريك الارادي ناقص مستكمل
اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي
اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها بحسب
تجزي الصورة بتبعية انقسامها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء
مقدارية لزم انقسام صورته النوعية باعتبار تبعيته الى اجزاء مقدارية على صور
نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في
الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الناقصة فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام
الى بسائطها التي تألفت على تناسب وزنه اما البسائط ليس لها صورة نوعية مخالفة بالحقيقة

لهو المركبات

31 فصوالمركبات التي في تلك القوى لانا نقول الكلام في قوى جسمانيه الاجسام البسيطة لما

اجزا متشابهة متساويه للكل في الحقيقة وهذا الجواب الاجزا لابد وان تكون صغيرها

النوعيه مشابهه للنوعيه التي للكل في الحقيقة انما تفاوت مقدارها وإلا لما كانت تلك

الاجزا متساويه للكل في الحقيقة والا لكانت الاجسام بسيطة فاما الاجسام المركبة التي

تكون بها القايمه عليها بعد التركيب ماهيته هي اجسام مختلفة مع ان الاجسام المركبة في الحقيقة

فيكون صورتها النوعيه ايضا مختلفة في نفسه للصورة النوعيه التي للمركبات في الحقيقة ولا يلزم

ولا يلزم من اقسام المركبة لها القيام القوى اطالة في تلك المركبات القايمه بكليتها التي صورتها النوعيه

مظهر العروض جانب مع البعض واذ قد ثبت ان القوه الجسمانيه القابلة التجزي فنقول وكل

وكل ما يقبل التحريك من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن

كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شي اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوه قوه ولا يكون الجزء

مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم

مساواة الجزء الكل في التاثير وهذا خلف فان قيل كون الجزء من القوه يقوى

على بعض ما هو عليه بالقوه ان كان بالنسبة الى كل الجسم مختار لان الجزء من القوه بالنسبة

الى كل جسم لا يقوى على شي اصلا ولا نسلم ان لا يكون جزء القوه قوه وانما يلزم ذلك ان

لو لم يقو على شي بالنسبة الى جزء كل جسم الذي هو حال فيه وهو موهوم وان كان بالنسبة الى

جزء الجسم مختار ان الجزء من القوه بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة

اليه ولا يلزم مساوات الجزء الكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل بالجسم قبله

وليس كذلك فلهذا وقف الرد للكلام في الاجسام المتشابهة الاجزاء التي لا تفارقه فيها الطبا[ئع] قواها

في تركيب لا في الاجسام المركبة التي تفارقه فيها طبائع البسائط لقوة المركبة ولهذا افضل

الحيوانات الاحياء اي حركاتها الارادية الصادرة عن نفس الحيوانية فلا تفارق بين تأثير

جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تأثيرها كلها في كلية الجسم وكره لعدم المعاوقة وانما

التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتمالها على الجزء والزيادة اكبر اقوى

من جزء القوة فاذن لا يجوز ان تأثير القوة في جزء الجسم مثل كلها في كله لاستلزامه ان يكون ما لا

من مساواة الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية لقوة الجزء منها على بعض ما يقوى

عليه كلها فمتى كان كذلك لا تقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء

متناه اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء متناهي يقوى

على ما لا يتناهى من مبدأ معين فالكل يقوى من ذلك المبدأ على اكثر مما لا يقوى عليه الجزء

لزم الزيادة على المتناهي المستوي النظام في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى الجزء

على المتناهي منه الافعال وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي

لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نسلم ان انضمام المتناهي

الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرادا مرات متناهية ونحن نقول

ان القوة متناهية بسبب الضعف قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية

للجواب منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها الى بعض بحسب انضمام بعض الاجزاء الى بعض

مرات غير متناهية لعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الاثار الغير المتناهية للقوة

اثار المتناهية

انا رغير متناهية بالضرورة قلنا الاجزاء الوضعية او المتناهية للقوة ليست كلها مما يقوى على
اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤدي بالاخرة الى الاجزاء في غاية الصغر والضعف
بحيث لا يبقى منها اثر فاجزاء القوة التي لها اثر لا يبقى شيء منها بسبب الخارج و ال
القسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية او الوضعية بعدمها في الخارج لا اثر لها
قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثار متناهية بحسب العدد لكل واحد منها
اثر متناه فانضمام تلك الاجزاء المتناهية بعضها الى بعض بحيث انضمام الاجزاء بعضها
الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب الا التناهي قطعا فثبت ان الكل
ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه واذا استلزم ان القوة الجسمانية لا يقوى على
غير المتناهي وهي كبرى القياس فهو هنا تم البرهان على المطلوب واما فائدة تقييد الغير المتناهي
بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام فقال فيها
بعض التصديق لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان للزيادة
على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير المستحيل كالشهور والسنين الماضية فانها غير المتناهي
مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمات الى غير النهاية
هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصلين اذ من الواجب على هذا القائل
ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين
والالاف والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام
وعدمها في الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذه الامور غير بينة في انفسها

يفضي الى السان لا محالة ولم يبين ما به الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور
والسنين التي هي مقادير لها بان الانتظام في الاول وعدمه في الثانية غير مستقيم
لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد
بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا ان اجزاء مفروضة متصلة الحدود والنهايات
والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية
الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها اما الشهور والسنون فمجموعها
وان كان زمانا واحدا متطابقا للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد
لاجزاء الموجودة حسب الاعتبار صيرها بالشهور او السنين متعددة واخرجها عن الاتصال والاتساق
والزيادة على الغير المتناهي العارض باجزاء الموجودة لامتداد الواحد الغير المتناهي
غير مستحيل لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرضنا فيه اجزاء غير المتناهية
بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن
ان يجزى كل واحد من احاد هذا العدد بمقدار الاخر منقوص الاول فيحصل عدد اخر غير متناه اكثر
من الاول لا محالة لمضروبه كل واحد من احاد العدد الاول عدد ما مشتملا على عدد احاد من
عدد الثاني كالشهور من الزمان وكذا في الاول مع الايام ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما
اعتبرنا في الزمان وزوال الاتصاف المذكور بينهما لامكنت الزيادة على غير المتناهي في الحركة
ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين الشهور والسنين والايام
والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بالاتساق النظام عدم الانقطاع ومعه بالزيادة

33 على الغير المتناهي لعدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه

من وجهين الوقوع التحرك من مبدأ واحد ويكون مدة القعد اضعاف عن الزيادة على الغير المتناهي

في جهة التناهي وانه غير مستحيل بل واقع كسلسلة من الحوادث الغير المتناهية مبتدأ من مبدأ

مبدأ من مختلفين احدهما من يوم والآخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل

على ذلك ان المصنف لم يذكر فيه كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولابد من ذكره لا ذكر بان

الزيادة بدونه غير مستحيل واما الانطباق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر لعدم

الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره في الحركة لظهوره في الحركة واعترض على هذه الحجة

بان ما لا يتناهى بحركات كل فرد من اجزاء القوة يستلزم الى الكل الصادرة عن كلها

من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما يقوى

عليه الاجزاء واجيب عنه الجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة

اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محال الكل اعني

نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى

ولنسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى

آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه كنسبة الى متناه

وانه محال فثبت ان آثار القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب قال فيجب في ان

محرك الاقرب قوة جسمانية اقول لما ثبت ان مبادئ الحركات الارادية الفلكية نفس مجردة

ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا يكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك

بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية ولا بد معها من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود احديهما
ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور كلي او توهمي او تعقلي وان
الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادية لانه يتصور الاشياء ويدرك انه ملايم او غير ملايم فينبعث
من ادراك انه ملايم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة يسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملايم
شوق الى دفعه بالحركة الدافعة يسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق يلزم الحركة للطلب او الدفع
وهو الارادة الباعثة للقوة المحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء
فيتحرك كلها وثانيهما ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة
جزئية لشوق منبعث عن رأي جزئي فلو حصل لنا رأي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي
استتبع ارادة كلية لم يكن هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في
صدور الحركة الارادية الجزئية مقابل لابد ان يخصص واحد منها ويصير جزئيا مقتضيا
صدور الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة
المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح
مثلا اذا حصل عند احد ان بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن حصل له اشتياق الى بذل درهم ما
وحصل له ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين
التابعة للشوق الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاده ان البذل المعين مستحق واذا تمهدت
هاتان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي يباشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر
قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي الصورة النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه

ان الحركة

ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لوجودها في الخارج فهذه الحركة الارادية
الجزئية انما تكون بتصور لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة
التابعة للشوق المنبعث عن التصور وهذه التصور الذي توجد به الحركة الفلكية اما ان تكون
كليا او جزئيا والاول باطل لما تبين في المقدمة الثانية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور
الجزئي فتعين الثاني وهو التصور الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب
للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور
جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية يرتسم فيه تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة
فاختلاف الصور من المرتسم فيه صغرا وكبرا اما الاختلاف حقيقتهما او لاختلاف
ما انتزعتا عنه من الموجودات الخارجية صغرا وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه والاول
باطل لان الكلام في صورتين متحدتين لو علمتا صورتا شيء واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما
من الموجودات الخارجية بان تكونا صورتين لامر معدوم كخيل من الياقوت فتعين الثالث
فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مما له تصور جزئي غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة فيلزم انقسامه
وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى فهو قوة جسمانية فالمحرك القريب
للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح قلنا التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من العقل المجرد
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية وحدها صح

صدور التحركات لقوى المناسبى منها بواسطة الانفعالات القوى المناسبة الطارئة عليها من غيرها

فانه مع ما توهم من التناقض قال الفن الثاني في العنصريات الخ اقول لما فرغ عن مباحث

الفلكيات شرع ان في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر وما حدث عنها

اما ما تالف كالمواليد الثلثة او لا كالريح والرعد او غيرهما على ما اعتبره في ابواب العلم الطبيعي

من الاحوال قال فصل في البسائط اقول الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة التي لها صورتها

الطبيعية داخلة في حوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان اذ ركن

الشيء جزؤه وباعتباره انها اصول لما يتالف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس

هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار

ان المركبات تتالف منها واطلاق العناصر عليها باعتبار انها تنحل اليها ملحوظ في

اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام

وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها ومن جملة احكام الاول انها منحصرة في انواع

اربعة وهي الارض والماء والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو من الكيفيات الاربع الفعليين

اعني الحرارة والبرودة والانفعاليين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما

حار او بارد فان كان حارا فهو رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب

هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة تقسيم

اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون الغالب حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى

جهة الثقل وهو الثقيل فالخفيف ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فخفيف بالاضافة وهو الا

وهو الهواء

35

والهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة

وهو الماء والثاني انها متخالفة بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها صورتان مختلفتان

بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لانتشر كما في اجزاء الماء فيتصل

كل منها بطبعه بصاحبه الآخر والتالي بديهة تكذب هذا فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه

عن صاحبه غيره والثالث انها قابلة للكون والفساد وقد مر معنى الكون والفساد في

الفن الثاني والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنى عشر لان المركبات

الثنائية من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد

او النقل اي هذا الى ذلك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة الى اصله اثنا عشر

لكن بسبب ان الاطراف انما يكون بعضها من بعض بل واسطة لم يدخل الاقسام الستة

الحاصلة من اثنا من وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء مع الارض تحت

الوقوع وبقيت الستة الى اصله من ثمانية لانه حصل كل منها من عنصرين متجاورين

داخلة تحت الوقوع والمصنف اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اوردها

على سبيل التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد اثنان منها من الماء والارض

واثنان من الهواء والماء واثنان من النار والهواء واما اللذان من الماء والارض

فواحد منهما ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض القنوات بعدما تخرج من منابعها وهي مياه

جارية مترشحة تصير حجرا صلبا وليس يكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت

حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب الماء ولا لان الزمان الذي تجمع فيه الماء في موضع

فى الصورة المذكورة ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم اذ حاله التركيب ليس كذلك وان ادعى فى

حال البسيط فمسلم لكنه لا ينافى ما ادعيناه من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية فى

الجملة وبهذا اسقط الجواب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال

ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة وان دل على ثبوتها

لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية فى الامثلة والجواب المذكور هو

ان الحكم ان ادعيتم الدائمة ممنوع اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم فى بعض الصورة والا ادعيتم

المطلقة فمسلم لكنها لا ينافى ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقات لا تتنافيان

واما لو اورد الاعتراض بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم ان الكيفية تزول مع

بقاء الصورة النوعية وهذه الامثلة سند للمنع فالجواب عنه غير موجه لكونه كلاما على السند

بل الجواب عنه هو ان يقال المدعى هو الاطلاق فى المقدمة المذكورة فالمنع مندفع عنها

بتمام الحجة علينا بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سند المنع لعدم استلزامه

اياه وانما يستلزم المنع ان لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين

لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه بل مدعى الاطلاق المذكور الذى

لا يرد عليه المنع والحاصل انها اذا اجتمعت اجزاء المتضادة وامتزجت بحسب الحس اجتماعا

بحسب الوضع وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة

حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة من الكيفيات المتضادة متشابهة

فى الاجزاء المقدارية للمركب ويسمى هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المزاج مضاد الكيفيات

الطبقة

36

التضاد الحقيقي الذي يعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به

مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التوليف المذكور للمزاج جامعا لوجوه تناوله

المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اول اذ الاكيفيات الواقع فيه

عن تلك الامزجة ليس بينها غاية الخلاف والمراد بالمتوسط من الكيفيات ان يكون كل

منها بالقياس الى مقابله فيكون بحيث يستحق الى الحار باردا ويستبرد بالقياس الى الحار

وكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا يكون تلك

الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من

القوة وان قيل المراد بالقوة في قوله وتفعل بعضها في بعض لقوابلها المتضادة ان كان هو الصور

النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب

على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والتعاقب على الموضوع انما هو الوصف للاعراض وان

كان هو الكيفيات فلا يستقيم الفعل والانفعال ايضا لوجوب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا و

بالنسبة الى ما يقابلها دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا

في حالة واحدة وانه محال او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب ومغلوبا من مغلوبه

بالعكس وهو ايضا محال قلنا المراد بالقوى اما الصورة النوعية والمراد كون الفعل عنها بالصورة

فاعلية الصورة كما يقال بني البناء يحكم بالسلة وانما المراد يحكم السلة وصح التضاد لها بالتضاد

اما لان المراد به التخالف والتضاد الحقيقي او لانه يجوز من باب وصف الشيء بصفة ما هو من شانه

اي لقوابلها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات فيكون الفاعل المذكور في لقوابلها للنسبة

وكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج تفعل بعضها اى صور بعضها فى بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة فى الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة فى النار فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل فى بادى النظر يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية فى مادة الآخر بالآلة سورة الكيفية عنها فتامل فى هذا التحقيق حق التامل اذ به ينفتح المبهمات فى الباب والله الموفق لسلوك نهج الصواب قال فصل فى كائنات الجو اقول المراد بكائنات الجو ما يحدث من العناصر بدون تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء الحادث فى الجو العالى او لانها اذا ما حدثت تباشرها فى جانب الجو العالى من المعلومات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها فى هذا الفصل كلها متكونة من بخار ودخان كان ما لحرى ان نشتغل اولا ببيان ماهيتها فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت فى مياه صادفت فى بعض المواضع استحال بعض تلك المياه بسخونتها اجزاء هوائية متصاعدة بحسب اقتضاء سخونته مختلط بالاجزاء المائية اللطيفة اختلاطا يرتفع به الامتياز الوضعى عن الحس تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية المتكونة من الماء المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة اى البخار واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع المغايرة واحدثت لذة التسخين هناك اجزاء نارية مصادق تلك الاجزاء النارية احيانا فيها بلا احراق ثبتت بها واحدثت فيها بالاحراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء الارضية لطيفة سائرة انفصلت من تلك الاجسام

37

فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية الطبعية هي الدخان وههنا مقدمة
اخرى لابد من تقديمها وهي ان الكرة الهوائية بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء
مختلط باجزاء ارضية ومائية يرتفع عنهما الهباء وان ما بعد منها عنهما صاف عن ذلك
الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى المحيطة هواء صاف صاف
عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الارضية والمائية والثانية المخالط
حصلت لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل منها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل
والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها
كرة النسيم والمخالطة تقتضي برودة لاختلاطها من الاجزاء الارضية والمائية ان تكون
باردة الا ان انعكاس الاشعة المنبعثة عن وجه الارض تسخن منها ما قرب من كرة
الارض الى حد معين من ثخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودته بمخالطتها تلك الاجزاء
الباردة وهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة زمهريرية اذا تمهدت هذه المقدمات
فاعلم ان الاشياء التي بحثت عنها وعن اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء
حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي حدوثها في الجو فمنها السحاب
والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة المائية في بعض الاحيان اذا ارتفعت
عن سطح الارض وتصاعدت فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهريرية اولا فان
وصلت اليها فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها لما لها من البرد
القوي البالغ وينزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء

في الجمادات من الأبخرة المتكاثفة بالبرد في أعالي الهواء فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير
هو السحاب والقطرات هي المطر وان كان البرد قويا فان أثر ذلك البرد القوي
في أجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ما يحصل منها الثلج وان أثر فيها
بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد فاذا لم يتصاعد الأبخرة بالتصاعد الى
كرة الزمهرير فان كانت غليظة كثيفة القوام متراكمة بما انعقدت منها سحابا بتكاثف البرد
يصعدان أيضا وذلك في قلل الجبال أحيانا وقد لا ينعقد بل يبقى بخارا ملتصقا بالأرض
الا أن يعتد يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة لا لأن تأثر لرقتها ولطافتها
فاما أن يتحلل وينقلب بالكلية هواء وهذا القسم لا اعتبار له ولم يوضع له اسم واما أن ينزل منها
أجزاء بعد برشه غير منجمدة وهي الطل أو منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب أن الأبخرة والأدخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير وهي تصير
الأبخرة بالتكاثف سحابا وتبقى الأدخنة محتبسة بين السحاب فمالت تلك الأدخنة اما الى
العلو لبقاء تسخينها أو الى السفل لاجتماع أجزائها الأرضية وعودها الى ثقلها الطبيعي
بزوال السخونة وانفصال الأجزاء الدخانية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل الرعد
وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعل منه النار مثل ما يشتعل من اصطكاك
الزند والحجر فان انطفأت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها لأجل انتزاع للطافتها فهي البرق
وان تشبثت بأجزاء أرضية كثيفة يحصل من الدخان ضعيفا دهنية أو كبريتية تنزل تلك الأجزاء
لغلظها مشتعلة محرق ما يلاقيها في منافذ حركتها من الأجسام وهي الصاعقة ومنها الريح

وذلك

وذلك لمه ومنها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد واندفع الى جهة السفل
فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يصير خفيفة اى بواسطة انه يسخن بالحركة فيتحلل فى اثناء
الحركة الاجزاء المائية ويصير كله هواء متحرك وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقى يموج
عند اندفاعه الى جهة السطح السفلى بذا التموج فيندفع فى سمت الاندفاع من الهواء فيحصل
منه الريح من هذا الهواء بسبب التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى اخر فان
اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع فى سمت اندفاعه السحاب من جانب الى الاخر فان اندفاعه
يوجب حركة الهواء الواقع فى سمت فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاى سبب
يعرض للسحاب ولعل السبب فى ذلك تراكم السحب فى موضع واحد وتزاحمها فيندفع بعضها بالتزاحم
الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام فيندفع الكثيف الدقيق الى جانب حسب
بالقيقه وضع وقوعها وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن فى جهة اذا تخلخل وازداد مقداره
فلابد ان يشغل مكانا من حيز الهواء المجاور فيتنحى هذا الهواء المجاور من حيزه ضرورة امتناع
التداخل الى حيز آخر مجاور له وكذا الى ان ينتهى الدافعة الى جهة لسبب فيحصل الريح ورابعها
نزول الدخان لثقله وتدافع الهواء الواقع فى سمت نزوله حسبما قلنا فى نزول السحاب جهة
ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة قد يرى فيها يشتعل النيران لاختلاط باجزاء
مشتعلة قيل انها من بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم بمروره على ارض غلبت عليها الحرارة
فتكتسى منها حرارة مفرطة محرقة تقتل احيانا اعضاء الحيوان بالتعفين ومنها قوس قزح وسببه الانعكاس
بها فيوجد اجزاء رشية شفافة صقالية غير متحدة بالاشياء الاخر فى مقابلة الشمس الحسية لو كانت

الشمس في ناحية الشرق من الاول كانت تلك الاجزاء في ناحية المغرب منه الا ان العكس
شبيهة بالملاء بالاضافة تنعكس منها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل
او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرات في انعكاس الاشعة عنها
وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرقيقة على الصفة
المذكورة عندما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرقيقة الكائنة
في الهواء للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون وقوع تلك
الاجزاء على وضع تنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث يطلق
زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع القطع
الاخر لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء مداخلة على هيئة الاستدارة بحيث لو اخرج خطا ارتفاع
من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادير على قطر الافق الاستدارة
الشمس مر بتلك الدائرة المرتبة من الحرفة الكائن عند الهواء المذكور على جميع تلك الاجزاء
فاذا اتفق وقوع تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة واستدبر الانسان ناظرا اليها
انعكس الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فتؤدي كل واحد منها ضوء الشمس
دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس لاحس بشكل منها الشمس بتمامه بحسب ما في
كل من المرايا الكائنة في الاواني المملوة والسبب ان كل واحد منها لا يؤدي شكل الشمول
صغرها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء جرم كالمرات الصغيرة مالت الى حوض الشمس والمرات
اذا صغرت جدا لحس لا تحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل يخفى منه السطح

39 شيء خارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءه ولونه فقط فيحصل من تلك الاجزاء الا استدارة
هيئة بل انها قوسا من دايرة قريبة من النصف عند قرب الشخص من الافق منقصة عنه
بحسب ارتفاع الانتقاص الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة الى النفس من الخط شيء بحسب
ارتفاعها تختلف الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون الذي في تلك الاجزاء الى المراة
الملونة التي في تلك الاجزاء اذ المراة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو بل تؤدي لونا مركبا
من لون نفسها ومن لون المرئي فان الناظر في المراة الملونة يرى شيئا يكون تلك
المراة يدل عليه التجربة بهذه القوى المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بما قوس
قزح مع شبهها ومنها الهالة وسببها القريبة للغلية غير منفصلة بحيث يكون كل منها كالمراة الصغيرة
ووقعت من الناظر والقمر فاذا خط الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج من الرطوبة
على تلك الاجزاء الدقيقة فقد منها بسهم الشعاع المخروطي مع ما قرب منه من الشعاع على
الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى منها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع الذي النافذ
من الشعاع المحيط به اذا وقع بعض على هيئة الاستدارة على ما يتأدى منه الى جرم القمر والقمر
من تلك الاجزاء الى القمر يؤدي كل واحد منها الى الاضواء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة
في قوس قزح ويرى منه تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهب
بالشمعة وسببها ان الدخان ليتصاعد اذا وصل في مصاعدة الى كرة النار اشتعل فان
كان ذلك الدخان غير متصل بالارادة بالارض فكان لطيفا ينقلب بعد الاشتعال
نارا لشفافه مستورة عن الحس سريعا ويظن انها انطفأت وهو الشهاب وان كان غليظا

بقي بعد الاشتعال بقدر علقه يحدث منه الكواكب ذوات اذناب وعلامات اخر وجمر وعمود
هائلة وان كان متصلا بالارض ينزل الاشتعال بسمومه في اجزاء الدخان على الاتصال
الى الارض نزول اشتعال دخان السراج المنطفي عند وصول على الاتصال الى السراج
المنطفي فيشعل نارا وسمي هذه النار حريقا لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع ولتأثيرها
واما التي يحدثها في الارض فالمذكور منها الزلزلة والحار العيون اما الانفجار فسببه ان
الابخرة تحت في الارض اذا التت الى جانب او احاطت من نواحي الارض بان تعقدها صار
مياها مختلطا بالاجزاء البخارية فربما تجد تلك منافذ من الارض فيخرج منها ولما انشق
الارض عنها لكثرتها وقوتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه ملازمة
الفواعل والقوابل بحيث كلما فني شيء حدث عقبه مثله اعني الاتصال فهي
العين الجارية والا فنبع الخارج منها في موضع ما من الارض بقدر ما فني القدر الانقطاع
للاوعية وهو العين الراكدة واما الزلزلة فسببها ما يحبس في الارض من بخار او دخان او
ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا الخروج عنه لجلال الاستحصاف ظاهر الارض
واما لفقط للوصف التام الارضية فيتحرك قطعة من الارض بحركة ربما يؤدي الى انشقاق
الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما ظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه
مختلفة بالاجزاء المتاجعة من الارض واعلم ان القدم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث
المذكورة فيما ذكروه بل غاية سعيهم ذلك ما احاطه علمهم من الاسباب بالحدس او الاستدلال لا يجزمون الجائز
ان يكون منها اسباب سوى ما ذكره وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا اخر

حال الهيئة

لهذه المفهوم ومما فهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا يدرك العقول البشرية الموصوفة
بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور **قال فصل في المعادن الخ اقول**
كل جسم مركب من العناصر من شانه صورته النوعية حفظ تركيبه بمعنها اجزائه وهو العنصرية
المنافية بطباعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور
فهي الصورة المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ المذكور
التغذية والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها
الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها
حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو
الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نما كنماء
الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخل بل الاشجار كلها معدودة من انواع
النباتات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخل يميل الى
بعض الذكور ميلا عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء
واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركاتها وعدم كون الازدياد المرجاني
الاقطار بطريق النمو وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين لكنهما
ممنوع منها فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر عادما للحركة الارادية
فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه ناميا فهو النبات والا فهو المعدن
فعلى هذا يكون المعدن اسما للمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المنفي عن مبادئ الانواع الثلاثة حفظ التركيب

وهو جنس تحته انواع كثيرة يكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف
تلك الانواع لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف ما بين القوابل
لاختلاف الاستعدادات في موادها وساير اجزاء العلة التامة لتكونها فهذه المواد عند
التركيب ان غلب عليها البخار تتولد منها الشب والبلور والياقوت والزيبق والاصناف وغيرها
من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد
السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما تصرح به الان ولانه لا ينطرق فيه و
اما الزيبق فلانه لا ينعقد فيه الفه ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية
في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد لسطح الا وهو يغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية
كالقطرات المرشوشة على تراب مائي مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها
متغشاة بغلاف ترابي يحفظها وان غلب عليها الدخان تتولد منها الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة تتولد الاجساد السبعة وهي الذهب
والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من الكلام منها كلام اجمالي
اقتصر عليه المص ولو اصلها مذكورة في المطولات فمن ارادها فليطلبها ثمة واعلم ان احكام
هذا الباب ليست من الاحكام الذي يقام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو
الحدس والتجربة لا غير فصاحب التجربة والحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى
امره تقليد من لديه ذوق من اصحاب الحدس والتجربة وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية
فلهذا اقتصر المص في الميل الى الاقتصار والبحث عما لا فائدة من الاكثار قال فصل

في النبات

في النبات الخ **اقول** النبات جسم مركب له صورة نوعية اثرها المحسوس والشامل لانها
التنمية والتغذية مع حفظ التركيب والمص عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ الصورة
النوعية تطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدأ الفعل او الانفعال وحكم عليها بانها عديمة
الشعور نظرا الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يعني بعدم الشعور عدم بقية على ما ذهب اليه
اهل الحق واما تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النامي في الاقطار الثلثة على
التناسب الطبيعي سماه نموا والافعال المختلفة كالجذب والحبس وعبر عنها بالالات المختلفة
هي الجاذبة والماسكة وعبر بها وبهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية المعرفة بانها
كمال اول لجسم طبيعي الى من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي والكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في
صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الجسمية الهيولى طبقة منه ناقصة غير محصلة انما يحصل ويعلم تلك
نوعها بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل به النوع في صفاته يتبع به النوع
عن العوارض هو الكمال الثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبعي ما يقابل الصناعي وبالالي
ما يكون له قوى مختلفة هي الالات في صدور هذه الافعال المختلفة عن صورة النوعية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله الى اي حصلت الية المعينة من جهة الامور
المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الى الة لانه يصير مميزا عن النفس الحيوانية والا
[illegible] انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس
يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي

احتراز عن الصورة الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله الى احتراز عن صور
البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد ويربى اه احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة
يحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هى الآلات فى صدور الافعال الثلثة
المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية وثانيها النامية وهى آلة التنمية وثالثها
المولدة وهى آلة التوليد والغاذية وهى التى تحيل ان تغير الجسم الغذائى الوارد على محلها
الى جوهره وتلصقه به لتصير ذلك الملتصق بدلا عما تحلل من وجوه التحلل كالحرارة الغريزية والحرارة
الحاصلة من الحركات التى لا محيص عنها والنامية تحيل للمحل زيادة فى الاقطار الثلثة الطول
والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة كائنة على تناسب طبيعى اى يكون
الزيادات الثلث الحاصلة فى الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقوله فى الاقطار
احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون فى الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
فى بعض الاقطار توجب النقصان فى بعض آخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن
فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية الزيادة فى الاقطار والزيادة
فى السمن ليس غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو ودون الغاية
لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعى فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه
اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هى التى تفرز من المحل جزءا
او تحصل مادة لشخص الآخر من نوعه تهيئه لقبول الصورة النوعية والقوة الغاذية تخدمها
قوى اربع وهى الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائى انما يصير غذاء اذا استحال

من جوهره

من صورة الى صورة الجسمية فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي به فلا بد
من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي ويحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وبعده الاستحالة
دفعة في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحرك فيها الى ان يحصل له بالاخرة صورة
المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في الاستحالة زمان يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة
ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم
الغذائي ليس تجمع اجزاؤه صالحا الا ان يصير جزءا من المغتذي بل يحصل في كل دفعة ما لا يصلح
ان يصير جزءا من المغتذي ويبقى تلك الفضول في المغتذي تضره من جهة تضييق المكان
والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها
الى اخر من النمو وبعد ذلك تقاعد عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه
فيؤدي الى افساد التركيب واعلم ان من القوى الستة قوة اخرى لم يذكرها المصنف من
شانها تصوير المادة بفضلها المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والقسم
التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثره النماء وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان يكون فعلها التوليد وهي الغاذ
اذ يتقدمها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والنامية
اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي المولدة او تصويرها **قال فصل** في الحيوان
الخ **اقول** الحيوان جسم مركب اخص من من المركبات بالنفس الحيوانية التي لسائر النفس
النباتية في افعالها وما يميز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعرفنا بانها لما ل

اول الجسم طبيعي الى من شأنه ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قوله من
شأنه ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك الجزئيات
يخرج لمنطوقه النفس النباتية وبالحصر المفهوم منه بالقوة الحالية النفس الناطقة الكلام
في القيود السابقة هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيده وللنفس الحيوانية باعتبار
تحصيلها من الآثار قالوا ان احديهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس
ظاهرة يدرك بها الامور المادية متعلقة بها او باطنة يدرك بها ما معنا فالحواس الظاهرة خمس
الاول حاسة السمع وهي قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شأنها ادراك
الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب وقوعها هو
عنيف او قلع هو لوقف عنيف والحروف هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت اخر
مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع قوله تميزا احتراز عما يتميز به صوت عن
صوت اخر مثله تميزا في المسموع كالطيب وهو ملائم الطبع فان الصوت الطيب الملائم
للطبع انما تميز عن غيره لوجدان الانا السمع وهذا المؤلف او ذا النسخ في الشفاء والمعترض
عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة والصواب
ما ذكره المعترض اذ الصوت والعرض كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة
للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع
انما هو الحرف لا غير وهذا غلط عند الرجوع الى النطق الثانية حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان
المجوفتان اللتان تتلاقيان من مقدم الدماغ على هيئة الصليب المتباينان الى العينين من شأنها

ادراك

ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان الناتيتان في
الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي
قوة محلها العصب المفروش على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامس
حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة
والدونة والحاشة والحواس الباطنة الخمس والاولى الحس المشترك ومحله مقدم التجويف
الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عيون سقت منها
ثم انه استدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة
الدائرة بسرعة خطا مستديرا ولست رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر اذا
غاب عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانها في الخيال بل بطريق المشاهدة وهو ان
الخطين المشاهدين ليس في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة
ولا في الحاسة البصرية اذ هي لا تدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصل ان فيها
باتصال ارتساما صورة القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة بسبب اتصال
تلك الحدود واما قدح هذا الاستدلال بان يجوز اتصال تلك الارتسامات في البصر والمنع
بزوال الاتصال بزوال المقابلة بمنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري على
لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه ان كان لا الى امر الضروري وان كان المقابل ممن اشتهر
بالفضل والحذاقة الثانية الخيال وهو قوة تحفظ ما ادركه المشترك من صور المحسوسات بعد

عن غيبوبة المادة بحيث تشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك
ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصورة
المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد غيبوبة المادة وذلك لانا نفرق كل واحد بالوجدان
فههنا قوة حافظة للصورة وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصورة والمدرك لا يحفظ
الا الحافظة لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا اذ ليس واحد منهما شيئا
سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام الحفظ ويمتنع الذهول فليس كذلك فالحافظة
للصورة اذن قوة اخرى مغايرة للحس المشترك وهي خيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم
لزوم كون الحافظة للصورة قوة فينا اذ من الجائز ان يكون الحافظ لها في بعض الاشياء
الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصال لنا بذلك الغائب فاذا لحق
انا غائب ملكة الاتصال حصل لنا التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال
وان التذكر بالكلية وانهم النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب
الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق
لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض الكلية المادية وكذا الثاني لانه لو امكن
ان تدرك شاه القوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص او يسمع
بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي القوة محلها اخر التجويف
الاوسط من الدماغ من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة
زيد وسخاوة عمرو وهذه القوة التي تحكم في الشاة بان الذئب مهروب عنه وصب ان يحترز عنه

وان الولد

والاولى معطوف عليه فوجب ان يعطف عليه وهذه القوة على القوى الحاسة كلها [illegible]
استحفاظ العقل الفعال ويعطله باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها التجويف الاخير من الدماغ
من شانها حفظ ما يدرك الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة الوهم كالخيال للحس المشترك
الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها التصرف في
الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركيب الصور بعضها ببعض مثل ان تصور
انسانا ذا رأسين او جناحين وتفصل بعضها عن بعض كتصور انسان عديم الرأس وتركيب المعاني
بعضها ان تتصور خلاف زيد مع عداوته وتركيب بعض الصور مع المعاني مثل ان تتصور
سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم اخرى
فباعتبار الاول وباعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وباعتبار
الثاني تسمى متخيلة لتصرفها في صورة الخيالية واختصاص القوى المذكورة بمواضعها
المتقادمة اصله انما عرف الوهم بتلك المواضع واما القوى المحركة فهما اثنان احدهما القوة
الباعثة الثانية الفاعلة اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء
عند صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا لتحصيل
الشيء الملتذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بحسب الحقيقة في نفس الامر او ضارا تسمى
قوة شهوانية ان حملها دافع الشوق الى تحصيل الملتذ المسمى شهوة وان حملتها على
التحريك طلبا لدفع الشيء والمنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا لها
تسمى قوة غضبية لانبعاثها عند الحمل على القوة الدافعة المنافي المسمى غضبا واما القوة الفاعلة

فهي النسمى المنسج المعقل لـ مادة للتحريك الالعاسي او مصها الاخرى للتحريك الانساني بحاسب

ما تقتضيه القوة الناطقة **قال فصل** في الاقسام لمح **اقول** الانسان مختص من بين المواليد

الثلثه بالنفس الناطقة المشاركة للنفس النباتية والحيوانية في افعالهما المتمايزة عنهما بادراك

الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية فقوله من شانه ما يدرك له يخرج النفس من المتولد

وباقي القوى مشترك من المتولدات الثلثه من عروق للنفس الناطقه باعتبار ما يخصها

من الاثار قوتان قوة عاقلة بها يدرك التصورات والتصديقات البديهية والكسبية اي

الامور التصورية والتصديقيه التي تحصل بالبداهة او بالكسب وقوة فاعلة تحرك البدن الى

الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى اراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى اي اختصاصا ان

الاعمال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يفكر صدوري بكره

الى راي واعتقاد يختص بعمل من الاعمال الجزئية وتعرض صدوره انها ان القوة العاملة محركه

قوة والبدن العاملة الى الفعل بهذا العمل على وفق المقتضى الاراي المذكور مثل اذا فكر

الانسان صدوري فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا متضمن مصلحة مع الاعتقاد

يقتضي الصدور المسافرة عن تركه القوة العاملة بدنه الى المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد

المذكور للقوة الفاعلة مراتب اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وانا لها اربع

الاولى الحاصلة في مبدا الفطرة هي خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعدادها

لها والاما لاصعت بها وسمي هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى التي هي في نفسها

خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان يحصل لها علوم بديهية واستعدت بذلك

الاكتساب

الثانية ان يحصل النظريات استعدادها قريبا ويسمى ح عقلا بالملكة لما يحصل لها من ملكة الانتقال
الى النظريات المرتبة الثالثة ان يصير النظريات مخزونة عندها بتكرر الاكتساب بحيث تحصل
لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها الان لا تشاهدها بالفعل ويسمى
ح عقلا بالفعل لانه المسبوقة بهذه المرتبة لحصول النظريات بالفعل ولما تمكن النفس من
استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان يصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها
عن ذاتها بعينها وهي العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من قبل ويسمى
عقلا مستفادا من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة الذي من شانه الانتقال من المبادي
الى النظريات ان كان في غاية القوة ذا ملكة الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له
النظريات بلا سرعة بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية
لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية ومآخذ ورات العلائق الطبيعية هذا كلامه في النفس الناطقة
وهو ابتداها ثم اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان القوة العاقلة ذات مجردة اذ لو كانت مادية
لكانت ذات وضع لكنها قوة يستحيل ان يكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما
ان لا ينقسم اصلا او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم
على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم
انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد ان يكون منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل من
الحال غير الحال الذي في الجزء الاخر منه وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما
ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي المحل

عن الحال التي هي الجزء الآخر فليس لشيء فان المغايرة انما هي ان لو ثبت انقسام الحال
فاثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت مركبة وكل مركب لابد
ان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام
تلك البسائط لان المركب اما يعقل بعقل البسائط فان قيل لم لا يجوز ان يعقل المركب
ببعض خواصه اللازمة قلنا المركب اما ان يعقل ببسائطه او بخاصته فان يعقل ببسائطه
لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يعقل ببسائطها فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى
ويعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى
خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة
فان عقلت بذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب بالذات
لا يكون الا بتعقل بسائطها وان عقلت بغيرها لم يكن من نهاية السلسلة وقد فرضناها
نهاية لها خلف وثانيها ان تعقل النفس ليس بالالة الجسدانية ان القوة العاقلة التي للنفس
ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلالة لضعف البدن
عند كبر العمل كما هو حال القوى العاملة الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس
كذلك اذ البدن وقواه يأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة
في ذلك السن في الازدياد واما الخرافة الطارئة في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة
بل لاستغراق النفس وتدبير البدن المشارف تركيبه الى الانحلال واشتغالها بذلك
الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة

لا من قوة

لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول ويخلو هذا المختصر من مسئلة تجرد النفس
التي هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع اخر من المختصر وكانا قد اشرنا بما ذلك
في الحكم الاول اشارة خفية وثانيها ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن
حادثة بحدوث البدن كانت موجودة قبل البدن وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل
البدن فهي مختلفة متعددة فاصلها متعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم
الماهية او بعوارضها المفارقة فهذه الاقسام باسرها باطلة اما الاول والثاني فلانه لما و
امتناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف او اشتراك الماهية فقط والا لما حصل النفوس
المتعددة تحت حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفين بالماهية في حد واحد واما اشتراك
اللازم فلان استلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود
الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل اللازم سيما في هذا الكلام فظهر لنا ان
ان النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد وانما هي بهذا الاندراج اذا كانت لها ماهية واحدة
متعددة وهو اول المسئلة كيف يكون متحددة وهي لبطه عندهم والباطل لا تحد واما التوقفات
المذكورة بتفاصيل التعليق المذكور هيهنا وقولهم النفس تبقى الى ما شاء الله بانا قلبت تحدد ودل
هي رسوم علامات الخفي عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة وانما تلحق الشي
بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق العوارض لان ما يقتضيه الماهية لذاتها لا ينفك
عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل للنفس هو البدن فلو كان اصلها قبل البدن
بالعوارض المفارقة لزم كونها مفارقة للبدن قبل حدوث البدن فانه محال فثبت ان النفس

لو كانت موجودة قبل البدن لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون
حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب قيل لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض اللاحقة
اللاحقة من الفاعل قلنا النفس وما يلحقها من العوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان
العوارض المفارقة من المبدأ الفياض مشروطة بمقارنة القابل واختلاف استعداداته
وما يكفي ذات المبدأ في فيضانه يتوقف لازم غير مفارق واعلم ان هذه الحجة على بطلان التناسخ
اذ على تقدير صحته لا تتم هذه الحجة لجواز اختلاف ارواح قبل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض
المفارقة الحاصلة لها بالابدان اذ سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له ههنا لتعويل اشتهر على ما
سيأتي في اخر الاشارات من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني الذي
هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله ومن تأييده فحان لنا ان نشرع في شرح القسم
الثالث الذي في الالهيات متوكلين ومن الله التوفيق فيما املناه من اتمامه فانه
ولي التوفيق انه واهب تحقيق الامال سبحانه **قال** القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب
على ستة فصول الخ **اقول** لما كان العلم ~~الالهي~~ باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر
في وجودها الى المادة والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن ~~الحلول~~ الحلول في المادة كالامور
العامة او ممتنع الحلول والممتنع حلوله في المادة اما واجب الوجود لذاته او لغيره رتب المص القسم الثالث
الذي هو في الالهيات من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة الموجودة
الغير المفتقرة الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة وسماها بتقاسيم الوجود حيث
قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الالهية اليها بحسب الوجود فان الالهية بحسب الوجود

الالهي
فيها

ينقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم والمتاخر واخرى الى القديم والحادث وكذا
انقسامها الى الكلي والجزئي المشهود فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور كثيرة
جزئياته حاول الشارح على المعنى المقتضى من هذا الكلام ان انقسام بحسب الوجود فان الماهية
يعتبر بها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي
وذهب بهذا الفن على فصول **قال الفصل الاول** في الكلي والجزئي الخ **اقول** لما كان من
مقال ليس معناه منه ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات لوجود
واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالتشخص في حالة واحدة بصفات
متضادة مثل السواد والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حال اتصاف بالسواد
بعض اخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حال اتصاف بعض اخر بالعرض وانه بديهي بالعرض
الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات
لكلام المشهود فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول الشارح
على المعنى المقتضى من هذا الكلام سوى تلك الجزئية بعينه من غير تعدد اصلا فان قيل المعنى المعقول
في النفس صورة متشخصة في نفس متشخصة فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة متشخصة في نفس متشخصة
باعتبار ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي
غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين هكذا قيل ومن الافاضل من
اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة المتشخصة الحالة في النفس بل هو المعنى
المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة

بالمعنى المذكور هي انما تتصور فيه دون الصورة الحالة ضرورة ان الصورة الحالة لازمة الحلول في الصور
بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم
من ان الكلي هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية وانما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم المنتزع منها على
سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الطبيعي فلا شك انه موجود في الخارج متعين متشخصا
وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك
العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية لنفس تصورها
غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو شخص مانع منه فلولا ان الشخص
في الشخص امر زائد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال وفصل في الواحد والكثير الخ اقول
عرف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من جهة التي يقال انه واحد اي من تلك الجهة وهذا التعريف
الشيء نفسه فان الشيء بأي احد انما العلم ان الواحد يقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم
الواحد فهذا التعريف موقوف معرفته على مفهوم الواحد فيتوقف الواحد به يتوقف الواحد بالواحد
وانه توقف الشيء بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وعبرنا بالحيثية
ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لا ينفك انه من بعض الوجوه لا يصدق عليه
انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون القيد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم من بعض
الحيثيات من هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي
في التعريف المذكور ثم ان الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس الذين

ايضا واحد

48

اعني واحد الجنس ان اندراجها في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا
بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او المحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين
لمحمول واحد او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او
بالعدد وهو ما ليس بمتعدد ومجموع من احاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم
بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شانه ان ينقسم الى اجزاء كلها واحد
منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء تركبت منها ماهيته كالبيت المركب
من السقف والجدران والسفل واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا
كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحدى
هذه المعاني مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المعدودة التي لم تندرج في تحت جنس واحد
والكثير بالموضوع هو الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون متعددا ومجموعا
من الاحاد المنفصلة وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد والكثير وفيه
انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة او لا
فان كان اشياء متعددة فلا بد ان يكون لها جهة واحدة بها اعتبرت واحدا وجهة الوحدة
اما ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها او لا يكون مقومة ولا عارضة فان كانت
مقومة لها فاما ان يكون تمام ماهية لها او لا فان لم يكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء
واحد بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان يكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام الماهية
المختصة لكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة بينها فهي الواحد بالجنس وان كانت

تمام الماهية المختصة لكل واحد منها في الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الوحدة الواقعة

اما محمولة على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع عنها المحمول واحد وهي الواحد

بالمحمول وان لم يكن نسبة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة

النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان نسبة الوحدة في النسبتين وهو التدبير ليست

مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك ووجه كون التدبير نسبة الوحدة للنسبتين

مقارنته لكل منهما في العروض بكذا اصل وفيه نظر وان لم يكن ما اطلق عليه الواحد اشياء متعددة

فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم سوى

عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وح اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد

المطلق كالمفارق فان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالاتصال

او يكون وح اما ان يكون اجزاؤه متمايزة في الواحد وهو الواحد بالاجتماع والتركيب

او غير متمايزة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى والصورتين

بداية الاثنان قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة واقسامه

اربعة احدها الضدان وهما موجودان غير متضادين كالسواد والبياض وثانيها المتضايفان

وهما موجودان ان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان

بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك

الايجاب كالبصر والعمى والعلم والجهل ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالابوة

واللاابوة وذلك في الضمير لا في الوجود لما كان التقابل من عوارض الكثرة والمتعلم

هو الكثرة

بصور الكثير واقامه لا بعد ان يتصور التقابل في بعض افراد الكثير بصورة لاشتمالها من اللزوم
الشيء يتنوع الى نوعه اقسام التقابل على سبيل التفصيل ويحصل له بسبب اشتباهها عليه تحير وعدمه
اوردها البداية لبيان ماهية التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم وعدمه
فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا
الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد
بالمحل الموضوع ولعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما اليه بمعنى الجريان احدهما عليه لو حصل عليه الفارغ
الاول لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف
بالصور النوعية المتواردة على الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى
ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان المعتبر في مفهوم التقابل
لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجواهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكن بالتقابل
بالايجاب والسلب بين الشيء او بعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان
في التعريف لان المتضايفين كالابوة والبنوة فلا يجتمع في موضوع واحد كزيد لكن لا من
جهة واحدة بل من جهتين فان الابوة بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى ابيه فلو لم
يقيد بهذا التعريف لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقييد فلا لانهما
لم يجتمعان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره
بعضهم فان الاجتماع بين عنه حيث لا يوجد بدونه والحاصل ان اربعة اقسام التقابل المتضايفان
والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلان لا يجوز

ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا فان كانا وجوديين فاما انه لا يعقل كل منهما دون الاخر وهما المتضايفان او لا
يعقل كل منهما الا مع الاخر وهما المتضادان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فالعدمي
اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عدمه
مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب قيل وفيه نظر لانه لا نسلم انتفاء التقابل
بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب
والسلب مع كونهما عدميين والاولى في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات
اما ان يكون احدهما عدم الاخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع
القابل والاخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب
سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا
محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الاخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب
ان يكون وجوديين لانهما اما عدميين او احدهما وجوديا والاخر عدميا وكل منهما باطل اما الاول
فلانهما لو كانا عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما والاخر مطلقا
وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات اما على الاولين
فلامتناع تعددهما اذ العدم المطلق والمضاف الى شيء واحد واما على الثالث فلان العدم
المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات واما على الرابع فلامتناع
التقابل بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء اخر غير ذلك الوجودي

ليس بالذات

50 ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي ما اضيف اليه اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل

قطعا احدهما ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الاخر يجب ان يكونا وجوديين فهو

اما ضدان او متضايفان لما ذكرنا من السياق فالضدان هما المتقابلان الوجوديان

الغير المتضايفين اي اللذان ليس يعقل شيء منهما بالقياس الى الاخر كالسواد والبياض

والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس الى الاخر كالابوة

والبنوة فان الابوة ما لا يعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بعدم والملكة امران

احدهما وجودي والاخر عدمي ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر

والعمى والجهل فان العمى عدم البصر من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم

له قابل ان الايجاب والسلب هما امران احدهما عدم الاخر مطلقا كالفرسية واللافرسية

والمتقابلان بالايجاب والسلب الى يفارقان باعتبارهما من اقسام المتقابلين

فان تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل بينه بين المتقابلين والنسبة

انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب والسلب عليهما انما يتحقق لا في

الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير محقق الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه

وان كان عدم شيء ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه القابل له محقق ما في الخارج

باعتبار الموضوع وبهذا القدر من التحقق الاعتباري كان في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها

في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار قال فصل في المتقدم والمتاخر الخ اقول المتقدم

هو ماله التقدم كما ان المتاخر ماله التاخر والمتقدم والمتاخر بديهي التصور يوجد لكل احد بلا فكر

رتبة وعكس المتقدم بحسب اقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول التقدم بالزمان اي كون الزمان
في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم عليه السلام الثاني التقدم بالطبع وهو الشيء الذي
لا يمكن ان يوجد اخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الاخر معه او حاصله
انه الشيء الذي يتوقف عليه شيء اخر في وجوده والتقدم الطبعي هو كذلك كتقدم الواحد
على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد يتقدم على الاثنين ويسمى
ان يراد في تعريف المتقدم بالطبع قيد كونه غير موثر في المتاخر ليخرج عن المتقدم بالعلية الثالث
التقدم الشرفي وهو الرجحان بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي بكر
على عمر رضي الله الرابع التقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدا محدود وتقدمه او
تقدمه هو تلك الاقربية وهو اما طبعي ان لم يكن المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل كمراتب
الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على
الثالث وكذا الى اخرها بالنسبة الى المبدا المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم
بالعلية وهو العلة الفاعلة الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه علة فاعلة
كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كان معا بحسب الزمان لكونها علة لها
والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر في وجه اخر وهو ان التقدم اما ان يكون
بحيث يقتضي عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان او لا والاول هو المتقدم الزماني
والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتاخر او لا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا
وهو العلي او لا وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدا يكون الاقرب منه تقدما وهو الرتبي او لا

وهو الشرفي

وهيهنا القدر وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لما في الشق الآخر من المنافاة المندفعة
واعترض على الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن القسمة اذ به التقدم
ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب عنه
بانه زماني اذ المعنى بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتأخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما
والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتأخر منه فيكون تقدمه زمانيا لا لكونه
في الزمان المتقدم فلا يلزم ما ذكرتم وقيل هذا التقدم طبعي ليس ببعيد عن الصواب فان
الجزء السابق من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا   في القديم و
الحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره والقديم بالزمان هو الذي
لا اول للزمان والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان
هو الذي يكون لزمانه ابتداء وقد كانت وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك
الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة الخ
القديم يطلق على الموجود الذي لا يكون من الغير وهو القديم بالذات وينحصر في المبدأ
الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجود ان يوجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده
مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي
يكون وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق
عدمه وجوده سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده
من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الوجود لا من غيره موجود بالذات

ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فان
المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدا الاول
قديمة بالذات لمعلوليتها فالقدم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات
اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم
ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابق الوجود عليه بالزمان
وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن قطعا لامتناع
كون الوجود ممتنعا يستلزم الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان وانه محال فالحادث
قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده
فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هف بيان الملازمة انه
لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وبين قولنا لا امكان للحادث قبل
وجوده فان معنى امكانه لا هو ان يكون امكانه صفة سلبية والصفة انما تتحقق بتحقق موصوفها
والموصوف ههنا هو الحادث معدوم فيكون امكانا للحادث قبل وجوده معدوما وما هو معنى
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يقطع لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى
عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان يكون للامكان صفة سلبية
يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين كون القيد واذا
ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس بعرض مما تقدم في نفسه لان اضافة
لو عرض الماهية بالقياس الى الوجود والاضافات لا تقدم بانفسها ولا هو نفس المادة الحادث

على الحا

على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث قال الفاضل قادر على ايجاد هذا الشيء 52
لامكانه لا امتناع تعليل الشيء بصفة هو حادث قائم بمحله قبل وجود الحادث وذلك الغير
لا يكون مادة للحادث والا لا اتصف به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني
مسبوق بالمادة والمادي وهو يكون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة من تصور مفهوم
الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على الشطر الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان
قال فصل في القوة والفعل اقول لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور ما يمكن
الحيوان من الافعال الشاقة لم نقل الى سبب المسمى قدرة وهي الصفة التي يمكن بها
الحيوان من الفعل وتركه بالارادة والى لازمة القوة وهو كونه بحيث لا ينفعل بسرعة ثم
واستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة لازم الشيء
الى الفعل المقدور وهي امكان حصوله مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع بقاء
القدرة فلنا الباقي هو الصفة مع اضافة كونها التمكن الى المقدور وهذه الاضافة
زائدة عند حصول المقدور فيكون القدرة زائدة عند حصول المقدور مثل امكان المقدور
مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازم القدرة ونقل ايضا من القدرة
الى ما هو كالجنس لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والقوة بهذا المعنى هي مبدأ
التغير في آخر من حيث هو آخر كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان المؤثرية يكون لحال والا
ان لو كانت محمولة عليها بالمواطاة وليس كذلك واما ثانيا فلان الثاني ليس كذلك
هو المؤثرية بل ذات المؤثرية فان المبدأ انما يطلق على الفاعل لا على فاعلية ولكن

ان يقال ان لفظ القوة نقل من القدرة الى سببها وهو ما به الفاعل ثم منه الى ما يطلق شبه

ثم منه الى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى هو الذي اراده المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع

وعرفه بان الشيء الخاص هو مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج

فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار

ما من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار نفسه لا باعتبار انه طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار

والافعال الصادرة المستمرة الصادرة من الاجسام منه غيره تجرد باعتباره في هذا الملك

الآثار في الافعال من الامور الخارجية كاختصاصها بالوان وكيفيات او اوضاع مخصوصة

وكالادراكات وسائر الافعال الصادرة عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى موجودة

فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة او لا

عن شيء فيستمر الوجود فيها بل لا اجتماع امور المتناقضة والاول ايضا باطل والاول لاستلزامه

اشتراك الاجسام في الآثار والافعال وكذا الثاني لان الوصل بتلك الآثار والافعال

لو كان بطريق الاتفاق لا تستمر الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية وثبت

انها صادرة عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون

تلك الآثار والافعال عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام

كلها وهي السوية فاختصاصه نوعا من الآثار والفعل في بعض الاجسام دون غيره يكون

ترجيحا بلا مرجح وهو اللائق **قال فصل** في العلة والمعلول **اقول** علة الشيء ما هي ما يتوقف

عليه وهي ما يتوقف ما يقوم به الماهية من اجزائها ويسمى علة والثاني ما يتوقف عليه اتصاف

53 الانه المفوسته باجزائها بالوجود الخارجي ويسمى علة الوجود وعلة الماهية وما انه لا يجب بها

وجود المعلول بالفعل بل بالقوه وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد

بالطين بالقوه لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة

الحاصلة للكوز علة الوجود واما ان يوجد منها المعلول اي يكون معلول لاجلها وهي

العلة الغائية كالصانع كالغرض المطلوب من صنعة الكوز او لا وهي الشرط ان كانت

وجودية وارتفاع الموانع ان كانت مقدمة ويندرج في الشرط الموضوع والالة ثم ان

المصنف ذكر مسئلتين من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلة البسيطة يمتنع ان يصدر عنها

اثنان والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثنان فهو مركب

فالبسيط لا يصدر عنه اثنان اما الصغرى فظ واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه

اثنان فحيثية صدور احدهما عنه غير صدور الحيثية صدور الاخر فالحيثيتان اما لا يدخل احدهما

في المصدر بل يكون خارجين عنه فان دخلت احدهما في المصدر لزم التركيب وان اخرجا

عنه كانتا اثرين صدرتا عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته فحيثية صدور احدهما عنه

غير حيثية صدور الاخرى عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان فلنعد الكلام فيهما فان دخلت احدهما

في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت منها حيثيتان اخريان فاما ان يذهب

سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر

فيلزم التركيب بذاتها لتربيده الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين

لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الوجود

الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود
لهما في الخارج ولا افتقار لهما الى العلة والبعض الفيا وهو انه لو صح هذه الحجة لجميع مقدماتها
لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو
مركب اما الصغرى فظ واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها
نسبة بينه وبين الموثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب وان خرجت عنه
كانت معلولة له وحصلت نسبة اخرى الى اخر الحجة واما الاعتذار عنه بان ما ذهب اليه
الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بين
لا احتياج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي فيه ان يقال لو صدر منه اثران لم يكن صدورهما
عنه الا من حيثيتين والواحد مع تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه
واحد فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان
اخر واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة
ولا يتوقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرناها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق
المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس بجامع فان المبدا الاول علة تامة بالنسبة الى
المعلول الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها
علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على هذا الحكم المذكور فهو ان المعلول
لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول محال
لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود كلامنا في المعلولات الخارجية

وكذا الثاني

وهذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع
علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل وقد فرضناه انه علة تامة
لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول ح الى ما هو خارج عنها خلف واذ قد بطل الثاني
بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المط فثبت المط وهو وجوب وجود المعلول عند وجود
علته التامة وهذا الوجوب لا ينافي امكانه بالذات فان المعلول عند وجود علته التامة
واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي وقطعنا النظر من علته التامة
لم تجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم لكان
اما واجبا او ممتنعا لذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا **قال** بداهة كون الشيء موجودا **اقول**
من الاوهام العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه الى الباعث لا يلزم من
فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن
القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما شاهدوا
منهم من بقاء البناء بعد زوال فاعله واورد هذه البداهة لازالة هذا التوهم وبيانه ان
كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته
الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه او في حالتي
وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول
وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير
العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول لزم تحصيل الحاصل وهو مح قلنا لا نم تحصيل الحاصل

وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها ان وجود العلة ممتنع

لوجود المعلول امتناع حركة الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود لا يستلزم

تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء البناء والضمام بعضها الى

بعض وذا غير باق بعد البناء وعلة دوام البناء واستمراره هو قوة ايصال الاجزاء بعضها ببعض

وشدة التماسها المانعة من الانفكاك بالغبار وذا باق لسبب بقاء البناء فالحكم بمادة الوهم

ببطلان ثباته قال فصل في الجوهر والعرض اقول كل موجود يختص بموجود اخر ولو بجزئه سريانا

توجب اتحادهما في الوضع اختصاصا ناعتا يسمى حلولا ويسمى الموصوف الاول الثاني حالا و

المسمى فيه محلا ولا بد من ان يسري احدهما الى الاخر ولو استغنى كل منهما عن الاخر لكان

نسبة احدهما الى الاخر كنسبته الى ثالث فحلول احدهما في الاخر يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال

فاما ان يكون المفتقر هو المحل والحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وعلى الثاني

يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المص والحق ان افتقار الحال من لوازم معنى الحلول

لان الحال نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم على هذا ان الافتقار

الافتقار اما ان يكون للطرفين وهما هيولى وصورة او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله

موضوع واعلم ان اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان تكون

متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة والاولى ان يعتبر الحلول بالاختصاص الناعت

ليندفع النقض بالاعراض المذكورة واذا اريد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان

كانت موجودة لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود ومن شأنها ان تتصف بالوجود العيني

فاذا اتصف

عما اتصف به لم يكن في اتصافه به مفتقرا الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم به واعترض على هذا التعريف بان الصور العقلية للجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها فيكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع فهو النفس لكنهم صرحوا بان الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية هذه الصورة وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص وفي هذا الجواب نظر لان الصور العقلية للجواهر حال قيامها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج فيكون تلك الصورة قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا تكون جواهر اصلا والحق في الجواب ان لفظ الصورة العقلية الحالة في النفس يقع على المعنى المجرد عن اللواحق المادية المنتزع عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس فوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع ويكون صور الاحتمال ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر اخر او لا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة فان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم او لا وهو الجوهر المفارق

وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام
الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان البعض
ليست مركبة لانها العقول الاثنة البسيطة ولا شيء من العقل الاثنة البسيط بمركب اما الصغرى
فظ واما الكبرى فلان العقل البسيط لو كان مركبا لكان منقسما فيقسم الاثنة البسيط
الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول على ما ذهب
اليه المصنف لكن التحقيق يأباه لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل السريان او غيره
على ما علمت وايضا تركيب النفس في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها في
الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركيب الاثنة في العقل من الجنس والفصل تركيبها
في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة اما العرض
فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال
والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها لذاته وقوله
لذاته احتراز عما يقبل لا لذاته بل هي بواسطة محله او حاله كالشكل القابل لهما بواسطة المقدار
الحال فيه وكالطبع القابل لهما بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل
كاللون والقابل لهما بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء منهما كما
واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فهو فيهما متوقفة على معرفة الكم فيتوقف الكم عليها فيكون دوريا
والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل لان
اجزاءه اما ان يكون مشتركة في حدود ويكون كل منها نهاية لجزء وبداية لاخر وهو المتصل او لا

وهو المنفصل

56 وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط
والسطح والثخن وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع
غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما الكيف فنوعيته
اي عرض والعرض والنسبة متقاربان المفهوم لا تفارق منها الا باعتبار العروض في مفهومه
والحصول في مفهومها شيء اي قارة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة وقوله هيئة ليشمل الاعراض
كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي قسمة
ليخرج الكم وقوله ولا نسبة ليخرج الاعراض النسبية ليخرج الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف
بانه منقوض بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما في
شيء من اقسامه الاربعة اقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات
واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف
في الاقسام الاربعة المذكورة ولا دليل عليه سوى الاستقراء انه غير تام والكيف جنس
تحته انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان يكون بحيث لا يعرض الشيء الا
بواسطة الكمية وهي المختصة بالكمية او لا يكون كذلك وح اما ان يكون مدركة باحدى الحواس
الظاهرة وهي المحسوسة او لا وح اما ان يكون مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا
وينحصر بحكم الاستقراء في الاستعداد وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى -

انفعالات وكانهم سموا به اولا الكيفيات لكونها اسبابا لانفعالات الحواس ولما كانت
الراسخة منها لرسوخها اقوى من غيرها في كونها انفعالية اعني حصصت باسم الانفعاليات
بل بادخال ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على مثال احمري لشدة الحمرة فزال عنها اسم الانفعال
الذي كان لها ولامثالها في اول الوضع وبقي اسم الانفعالات لغير الراسخة واما الكيفيات
النفسانية فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة
لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان تكون مختصة بالكميات
المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واما
الكيفيات الاستعدادية فاما ان تكون استعدادا نحو القبول كاللين والمراضية وتسمى ضعفا
ولا قوة او نحو اللاقبول كالصلابة والصحاحة وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض الشيء
بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة
فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب نسبة متكررة اي واقعة بازاء حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل
احدهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من
نوعه نسبة بينهما توجب عروض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللاخر اخرى وهي البنوة
ولا انفصال بينهما في التعقل واما الملك فهو حالة تعرض للشيء بحسب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض للشخص بسبب احاطة العمامة برأسه وكالتقمص فانه حالة
بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى
بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص

بسبب

لنسبة الاضافية بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو النسبة العارضة
للمؤثر الى غيره بسبب التأثير اولا كالنسبة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقوله اولا
احتراز عن الصفات العارضة للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب
التأثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول المص ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا
القيد وان الهيئة المقارنة للتأثير هي النسبة الحاصلة به اولا واما الانفعال فهو النسبة
الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا
واعلم ان هيهنا ثلاث هيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم في المكان بسبب النسبة
بينه وبين المكان بها يعرض الجسم نسبة وكذا في البواقي فالاعراض النسبية اما هي
تلك النسب انفسها ام الهيئات العارضة بسببها اضطرب مقالتهم في ذلك والمص
جعل الهيئات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها والاول بخلاف ذلك
والتحقيق في هذا الكلام يستدعي في الكلام اطنابا نقتصر عن الكاتبه عقيدته المختصر **قال**
الفن الثاني في العلم بالصانع تع به **اقول** لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما اهم
ايراده فيه من مباحث والامور العامة حاول الشروع في الفن الثاني ورتبه مما يتعلق
بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول **فصل في اثبات الواجب لذاته** وهو الموجود
الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ليس له من
غيره بل من نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال واستحالة
اللازم توجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه وكيف وجوده بيان لزوم المحال على التقدير

عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات بأسرها جملة مجتمعة من آحاد كل واحد منها
ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة
لهذه الجملة والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان يكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها
يجب ان يكون علة لكل واحد من آحادها اذ لو لم يكن علة لكل منها فاما ان لا يكون علة لشيء
منها او يكون علة لبعضها دون بعض وكلاهما محال اما الاول فلانها لو لم يكن مؤثرة في شيء
منها لا يمكن حصول كل منها بل حصول مجموعها به وهذا يمكن حصول الجملة به وهذا اذ الجملة هي
مجموع الآحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثاني فلانه لو كانت
علة لبعض الآحاد دون بعض لم يكن هي بانفرادها علة للجملة بل هي علة مع علة البعض الآخر
وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة نفسه اما على الاول فقط واما على الثاني
فلان بعض الاجسام لو كان علة للجملة كانت علة لكل من الآحاد لما ذكرنا ومن جملة الآحاد
هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة ان كانت جميع الآحاد او بعضها يلزم كون
الشيء علة لنفسه والثاني ظاهر البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون علة للجملة جميع
آحادها ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس لأحد ان يقول اثبات المقدمة القائلة بان
علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعاه المص في بداهتها لانا نقول
معنى بداهته هذه المقدمة انها ضرورية لا انها اولية وانما اثبتها بالمقدمات المذكورة والا فهي
الموقوفة منها لا ينافي ضروريتها وانما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر
اعني مجموع الحركتين وليس كذلك فان هذه المقدمة لكونها نظرية القياس لا يحتاج في تحصيل

فيلزم

فيناسبها المبهج اياها اما الحركة الاولى فيعرف ذلك بصواب التأمل واذا قد ثبت ان علة
جميع الممكنات ذات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون
واجبا لذاته لزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب
فحصل المقصود مما ذكرنا قال فصل في ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته اقول وجود
الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود البحت المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب
ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها والثاني باطل بقسميه اما الملازمة فلان الوجود
ان لم يكن جزءا او عارضا لها على ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب
نفسه هذا خلف واما بطلان الثاني فلانه لو كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه محال وان كان
عارضا فكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل
ممكن فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او
منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا
بعد التأثير الذي هو افادة الوجود وانما يكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر
متقدم بالوجود على اثره وهو بين فلو كان ذات الواجب مؤثرا في وجوده لكان ذات الواجب متقدما
بالوجود على وجوده فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني فلان المؤثر في
الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود والذات
متقدمة بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث
فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو محال

واذا ثبت ان وجود الواجب اذا لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم
ثم بطلان الثاني بقسميه ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال فصل في ان
وجوب الوجود الخ اقول المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات
الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته
لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب المفتقر الى موضوعه فهو اذا
فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا
بالغير وانه محال فيلزم تقدم الواجب بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان وجوب ما لم يجب لم يوجد
الاثر لذات الوجوب المتقدم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان الثاني ايضا
بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو محال فالوجوب المقدم ان كان عين المتاخر
لزم تقدم الشيء على نفسه ان كان غيره ينقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات الى غير النهاية
فيلزم الية او ينتهي الى وجوب وجود هو عين الذات فيلزم المطلوب واما الثاني فلان تعين الواجب
ان لم يكن نفس ذاته لكان زائدا على الذات عارضا مثل ما ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا
للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر
لزم تقدم الشيء على نفسه فان كان غيره نعود الترديد فيه فاما ان ترتب التعينات الى غير النهاية
وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المطلوب فاعلم ان بعض المقدمات متروكة مطوية في بيان
هذين المطلوبين لوضوحها مما تقدم في الوجود فليعقل عنها قال فصل في توحيد الواجب الخ اقول
لو كان في الخارج موجودان لكل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز

كل منهما عن الآخر لسبق اما الاول فصادق بالوصف واما الثاني فلان كل اثنين اشتركا في صفتي
من صفاتي فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم
الاثنينية وانتفاء اللازم من لوازم انتفاء اللازم فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون
تمام حقيقة او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما
كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة وذا ينافي ما ثبت بالبرهان
ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب اما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل
منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض
واعترض على هذا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الماهية لزم التركيب وانما يلزم ان
لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز لو كان عارضا فما به الاشتراك
الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا لها او عارضا لها والكل باطل اما الاول
فلانه لما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للمشخص
هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه يستلزم
وهذا باطل واما الثالث فقد تبين بطلانه والحواشي السديدة اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى
واما ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ لا يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة
بحيث كونه مقوما اذ لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض المميز هو التعين
فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك كله وقد يكرر في كلام هذا القائل ان الواجب
نوعه منحصر في شخصه وهذا انما يسلم به والكلام مثله صادرا من بعض المتحيرين لانه انما يصح ان لو كان

ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتيا في ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته بل هو

نفس ذاته قال فصل في ان الواجب لذاته الى اقول واجب الوجود واجب من جميع جهاته اى تجب حصول جميع

ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة موقع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات

يكفي ذاته في حصولها وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب

الحصول واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن في حصول الصفات بل شرط فلان حصول الشىء من تلك الصفات

من غير ذاته ومع يكون حصوله ذلك الغير وهو شرط الحصول تلك الصفة وعينه اى عدمه شرط العدم مها

ومعنى كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هى هى مجردة عن كل واحدة من شرطي حصول الوجود غيبة تجب لها

الوجود اذ لو وجد الوجود على ذلك التقدير واما ان تجب لها الوجود مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها

وجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحصول الغير لحصولها للذات المجردة عن

حصول الغير وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغير لحصوله للذات المجردة عن

الغير فثبت ان ذلك الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن بها من صفات الكمال لم تجب لها الوجود

من حيث هى هى فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان الثاني يدل على بطلان المقدم فيكون

الذات كافية في حصول الصفات بل شرط وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى فلانه لا يكفي الذات في حصوله

لو لم تجب حصوله للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله

وقد فرضنا انها كافية هف فتم الحجة بمقدمتيها وحصل المطلوب تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها

ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية في حصول لتوقفها على امر

مغايرة للذات ضرورة كونها نسبة بين الذات وتلك الامور فان الاضافة نسبة بين الذات وتقدوانها

مسلوبا عن الحدوث لكونه لشيء من الذات وسلب الحدوث مفتقر الى سلب الحدوث عن الذات
وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا في الصفات مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية
والاضافية وفيه نظر وثانيها انا لا نسلم ان الذات لو لم يكن كافية في جميع الفعليات كان شيء من الصفات من الغير
ولم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير مثل كونها من الغير في
استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة
التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول
من التخلف وثالثها ان التجرد مأخوذ في تالي الشرطية القائلة متى كان حصول الغير شرطا لحصول
الصفة وعدمه شرطا لعدمها ما لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة عن الشرطين واجبا بالوجود
اما بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر مستحيل لامتناع الخلو عنهما
واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو وجبت وجودها فاما ان تجب مع الصفة او لا معها قلنا
تجب انه تجب مع الصفة قوله فان وجبت وجودها مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا بحصول الغير
قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجرد عن الحضور قلنا التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط
الحضور في حصول الصفة انما يلزم وذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او قياسا ان الشيء الثاني وضع المقدمات
كما في الشيء الاول بعينه ولا محيص عنه الا الاعراض في الآن الا ان نقول كل ما هو ممكن للواجب من الصفات
يوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها لو لم تقتض لكان وجوب بعض الصفات لغير الذات
وذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للذات
الذي فرضناها موجبة اياها اذ الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينقل الكلام اليه فلما ان

سلسلة الموصوفات الى غير النهاية او ينتهي الى موصوف بصفة الذات ويلزم خلاف المفروض والى ان الذات

لو لم تتوقف الصفات بأسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والدور وخلاف المفروض فيكون الذات موصوفة

لجميع الصفات ونحصل المطلوب وهذه من الفوائد التي لم يسبق بظهورها بل انا الظهور سواه ولما احوالنا مما لم يسبق بالنعمة نحو احد

واحد مبنيا بالاختراع عند العبور عنها من فارس كتب البلغ من اهل الفطنة قال فضل في ان

الواجب لذاته لا يشارك الخ اقول الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا

مقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطي فيكون الا ان على شخاصه وذلك لانه لو كان الوجود

بمعنى واحد والوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب

له شيء منهما واقسام الثاني بأسرها باطلة اما الاول فلاستلزامه وجوب الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو ممتنع

لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد

معلوما مشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما

الثالث فلاستلزامه كون كل واحد من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب في

تجرده الى الغير وذلك ينافي ما اثبتناه من ان ذات الواجب كافية فيما له من الصفات تد العرف

الحد واعترض عليه من وجهين احدهما ان قولكم لو وجود الممكنات انا نعقل المسبع مع الشك في وجوده اثبات

لمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المقصود بيان نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان

وجودات الممكنات كل مجرده عن عارضه والمثال الجزئي كاف في النقض فليس قبيل المقصود اثبات ان

الواجب لذاته لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود وانما يثبت ان لو ثبت وجود العروض في الممكنات

كلها والمثال الجزئي لا يفيده هذه الكلية علينا المقصود ان الوجود ليس مقولا بالتواطي على وجود الواجب

وجود الممكنات

61

وجود الممكنات وقد اثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان نقه لو كان الوجود مقولا بالتشكيك على وجود

الواجب ووجود الممكنات وكان الوجود المنكر من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات

ايضا مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور وثانيهما انا لا نم انه لو يجب

شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ان لو كان التجرد وجوديا

وليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا بناء على ان الباقي

ان الممكن العدمي لا يلزم ان يكون وجوده بل يكفي فيه انتفاء العلة فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان

ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة القدمية وهو محال وللقايل ان يقول ما ذكرتم من الدليل

على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا

يحتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان

في اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما يعقل بصفاته فلذلك احتجنا الى

البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف

الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته هذا ان سلم عروض الوجود فيه واعلم ان المص لم يذكر في المسئلة

مباحث الحكماء بتمامه اذ غاية ما ذكره ان الوجود وجودي الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم

لان مذهبهم ان وجود الواجب يخالف بالحقيقة لوجود الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول

عليها بالتشكيك ومن الافاضل الى ان الوجود المطلق لا تعدد له ولا تكثر فيه وانما هو امر حقيقي واحد بالشخص

قايم بذاته لا يوصف به الماهيات الممكنة بنوع من التعلق بخلاف ما عليه العقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة

عن موجوديتها الوصفية القائمة بها الى حصة لها بذلك التعلق وكذا النسع يقولون هذا هو مذهب الاولين

والآخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا التحقيق الحق في انه يعلم

ما تم تحرير البحث **قال فضل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته

لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما لان العلم حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة والباري تعالى عالم بذاته

اقول اعلم ان العلم بالشيء ادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اي تحصل عندها حقيقته

الشيء اما بنفسه او بصورته ومثالهما اما الاول فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالذات ان ادراكنا انفسنا

ليس بحصول صورة من انفسنا مستفادا منها وانما هو عبارة عن انفسنا حاضرة لنا بحيث لا ينفصل عنها ويسمى

علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجي او للارتسام في الرطوبة الجليدية اما

من ظاهر وذلك بحصول الشخص عند الحاس ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المقترنة بالعوارض المخصوصة اما

والحس المشترك عند التفاته اليها ويعقل بالناطقة الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علما انطباعيا

ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولو احتياجا مدرك لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات

على ما ياتي بيانه في الفصل الثاني لهذا الفصل وحقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا

لذاته اذ الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له عند حصوله

والا لم يكن له حقيقة فان حقيقة كل شيء ما به ذلك الشيء هو فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان

ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها فلم تكن تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود

عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم

الى اجزائه والجسماني الى محله وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب لذاته مجرد

عن المادة وقد ثبت ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته فينتج ان الواجب لذاته عالم بذاته وهو المطلوب **قال فضل** هذا يبطل الشيء الخ **اقول**

لما ذكر

لان الادراك هو وصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة ان يعترض بان نفس الادراك
الشيء اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة يقتضي تغاير المتضائفين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته
لنفسه لوجوب تغاير الذات وانه مح فبطل ما ذكرتموه في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه البداية دفعا لهذا
الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة
المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا
الامر اعني حضور الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر عنده
حقيقة مغايرة له ويحضر حقيقة غير المغايرة له لان كل واحد من افراد الانسان يعقل ذاته وهذا امر معلوم
بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان
احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي البطلان واقول لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما
بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل
اضافة يقتضي تغاير المتضائفين وهما العاقل والمعقول فهذا لا ينافي تعقل الشيء ذاته ان الاضافة
لا تقتضي تغاير المتضائفين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء من
حيث من شانه العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية
الاولى فاعل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة بالكلية واضح المص قال فصل في ان
الواجب لذاته عالم بالكليات الخ اقول واجب الوجود لذاته مجرد عن عالم بجميع الماهيات المعقولة و
البرهان على هذا المطلب ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات
فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان

كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونها معقولا فان المانع عن التعقل هو

العلائق المادية المانعة للتعقل الذي هو الحضور المجرد والمجرد معزول عن تلك العلائق والنقص بالمنع

الواجب لذاته يمنع التعقل مع كونه مجردا غير وارد لانا لا نعني امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية

تقصر عن ادراكها الا يمكننا ان نعقل حقيقة الواجب وذلك لا ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكل

ما يمكن ان يعقل مع كل سورة من المعقولات وهذا الضا ظاهر اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما

يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول

صورة الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل

وكل ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل

دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في التعقل الذي هو المقارنة في العقل

موقوفا على صحتها ومقارنة المعقولات مجرد في الخارج هو تعقله اياها فكل مجرد يمكن ان يعقل سائر

المعقولات وكل ما امكن ان حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة لزم

كونه ماديا فان كون حقيقة لشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم

بسائر المعقولات وهو الكبرى ولو حصولها الكبرى قولنا وكل مجرد يمكن ان يعلم سائر المعقولات ينتج

الصغرى ان الواجب يمكن ان يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول

والامكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه ليلزم هذا المطلب فظاعنا في هذه الحجة مرتبة اثبات المقدمة

القائلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد بعض لك من هذا ما في كلام المص قال فان قيل الحج

اقول هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان نقول ما ذكرتم من الدليل

83

وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا ما ينبه وهو ان الواجب لو كان عالما بالشي

يلزم كون الواجب فاعلا وقابلا للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته والثاني باطل اما اللزوم كونه فاعلا لها فلان

الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لاحتياجها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر فيها وذلك المؤثر اما ان كان غير الواجب

لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما

لزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان الثاني فلان

القابل بمعنى الاستعداد والفاعلية بمعنى التاثير وهما متغايران يتعقل كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب

فاعلا وقابلا معا للصور للزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون

مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة في ذاته لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى كونه

فاعلا لها ان يتقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما متغايران

يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته ممنوع لانه اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين من الذات وليس كذلك

بل هما اضافتان يعرضان لها بالقياس الى الصورة وذا غير مستحيل فان الوالدية والقادرية مثلا

اضافتان يعرضان لذات الواجب بالقياس الى معلومه المقدور ولتعلم ان المصنف قال في هذه المسئلة الى

ما ذهب اليه المتكلمون من انه علم الباري جل ذكره بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة عليها من عقيبه ومال بما منه الى ان

علمه بالاشياء انما هو بارتسام صورها في ذاته نعم كالعلم الحادث للنفوس الناطقة فقد ذهب الحكماء اذ زعموا انه من

علم الواجب عين هو نفس ذاته برهانا جاز ودعلى ما ذهب اليه المتكلمون من لزوم كون ذات الواجب قابلا وفاعلا

لعلمه فقد اعتقد مع العلم عين ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام

والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام

ولهم ان يمنعوه وبقوله العلم سواء ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم المنتقشة وارتسام صورة منها فيه
او في آلة يعلم الذات بالاشياء عندهم هو نفس الذات باعتبار تعلقها بالمعلومات والارتسام
اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء العدم قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات
على وجه كلي الخ اقول اعلم ان ملخص البيان في هذا المطلب مبني على ثلث مقدمات الاولى ان علم الواجب
بالاشياء علم تام وهو علم بها مع جميع صفاتها واثارها اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع
ذلك ممكن الحصول له اذ هو كذلك بالذات وهذه الاشياء من شانها ان يكون كذلك فيلزم حصول علمه بجميع ذلك
والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان
العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجوه استلزامها بالمعلول وذلك يقتضي حصول العلم بالمعلول
الثالثة ان العلم الجزئي يكون على وجهين احدهما علم متغير بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم
الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول
هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان
العدم عليه وهذا هو العلم على الوجه الجزئي بطائفة الجزئيات في الشعور وثانيهما العلم الغير متغير بتغير المعلوم وهو
علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب تلك المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المناسب لعدم تغيره
لان الامور الكلية المعلومة عن التغير مثال الوجه الاول تملك بالكسوف المعين الواقع في جزء المعين
من الزمان للتغير مثل ان يعلم قبل وقوعه انه سيقع عنه وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه وقع وبعد
وانقضائه يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء فهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به ولا يوجد في الان
جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علم بمقاربة النحس

والحال

والثالث بمقدار الزمان الواقع من الكسوف فيعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان
متعين المناسبة اما الكسوف الاول المعلوم القائلة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان
يعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من الكسوف الاول المعلوم وقوعه
ساعة كذا من يوم كذا من كذا من سنة كذا من التاريخ المعلوم فيعلم انه في اي ساعة من اي
يوم من اي شهر كذا من التاريخ المذكور وهو العلم الواحد بعينه حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده
لا يتغير بوجه من الاستقبال الى الحضور والى الانقضاء ومتعال عن الزمان لامكان كونه محفوظا
بالزمان بان يقيد به لجزء من الزمان جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد فليس
قبل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصل له لا في الحال
المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه فلما يأسه صدوق بعض
افراده المتعين بمزاج متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان بحسب ذاته واذا قد تمهدت
هذه المقدمات فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لا على الوجه الجزئي بل على الوجه
الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بالجزئيات فلانه يعلم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة
الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول المقتضي تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي
الى ان المعلولات القديمة في الطول والعرض علة في الحوادث والغير المتناهية في
العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد اما ان علمه
بالجزئيات ليس الا على الوجه الكلي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يمكن تارة ان يجري
موجودا غير [illegible] ما واخرى بعكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة من تعين الوجه الجزئي يحصل [illegible] وانه بان

عقلنا ان متعاقبان بحسب لا يبقى احدهما عن الزمان الثالثة يلزم التغير في ذاته انه اذ ينبغي ان يكون
علمه بالجزئيات بالوجود الكلي الحصول عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما فسرناه في المقدمة الثالثة
وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب لكن المص زاد عليه بان قال بل يدركه على الوجه الكلي
مثل انا ندرك من الكسوف المعين بانه كسوف بعد حركة كوكب معين كما ذكرنا من التدرج وكذا اضافة
كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في جانب الشمال من فرص الشمس او في البروج الشمالية وصفة
كونه عند الراس وكذا الى ان يحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف هذا الادراك يعرض لغيرنا ما ان
هو كلي اذ لا يمنع حمله على كثيرين ولما لم يكن الحاصل من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه
بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات لا يكون
كلية ليس الا وهذا تصريح منه بانه لا يعلم الجزئيات وضلال منهم ووقع في هذا البرهان استدراك الغير وفي
زيادة قوله وهذا العلم الخ كاف الخ لعدم افتقار المطلب قال في ان واجب الوجود مريد فقوله اورد
في هذا الفصل مطلبين احدهما ان واجب الوجود مريد الاشياء يعني ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه
بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به بقصده وفي عنه لما انه عالم بجميع
المعلومات والصادر عنه لا بد ان يكون غير الكون منقاضيا له الجزء غير مناف لذاته لان الصادر
لازم مقتضى واللوازم لا يكون منافيا وكل ما صدر معلوم له وهو خير غير مناف لذاته لكماله بالمقتضى
فيقتضيانه فهو رضي اما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعنى بالارادة وقد
ثبت انه مريد لما يصدر عنه من المعلومات وهو المطلب واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود وهو افادة
فيبقى اي شي هو موثر اي مختار منعوت عند المستفيد الا وصف بسبب السكن لم لا يبقى ان يوجب له

لا يكون

الكون جوادا او كذاب بسبب ما يناله من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل لان الواهب
ابتغا الثناء ونحوه معامل بل كل ما يتوقع المستفيد حصوله في مقابلة ما افاده من عين او ثناء او تخلص عن مذمة
او توصل الى كونه على ما هو احسن واليق به فهو عوض اذا قصده فالمستفيد معامل فالجواد بالحقيقة هو الواجب الوجود لانه مستفيد
ويتشوق الى والوجود خير محض مرغوب عنده كل عاقل واما انا فاقول هذه الافادة لغرض ويتشوق بالوجود
الى كمال بحيث بهذه الافادة او بفعله لان جملة نظام الجزئي الوجود اي يحصل به ما هو الاليق.
من النظام المقدر في عنايته الازلية موجود الاشياء على ما ينبغي لا لغرض او شرف والاول محال
اذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد بين امتناع ذلك
وان كان الثاني وهو انه لقصد وجود الاشياء لا للغرض وتشوق الى ما يكون عرضا مما افاده فيكون
جوادا بهذا المعنى **قال الفن الثالث في الملايكة الخ اقول** قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول
جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك لما ثبت ان الجواهر انما يتعلق بالجسم
بهذا النوع من التعلق ليصير بسبب الة وفي الاستكمال كما هو من شان النفوس والعقول لكمالاتها
بالفطرية مستغنية عن الاستكمال فيما لا يتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق بل التعلق لها بالاجسام
الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات الالهي كان من الواجب ان يبحث عنها
في القسم الثالث الذي هو في العلم الاسفل بهذا المختصر فلهذا رتب المصنف هذا الفن لاثباتها وبيان
احوالها مشتملا على عدة فصول **قال فصل في اثبات العقل الخ اقول** البداية الاول جل ذكره
بسيط ليس فيه تعدد حيثيات وكل بسيط شانه انه لا يصدر منه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة
والاول البسيط
معلول واحد فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون صادرا عنه فانه يلزم المحال

اذ الباقي ح ف انما هو الجوهر لا العارض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدأ الاول يلزم كون المبدأ
فاعلا وقابلا لشيء الا العرض وانه محال والثالث ايضا كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات معلول له
اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبدأ
الاول في مرتبة واحدة وانه ممتنع وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل
لم يكن من العرض من اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك ح ف وان كان هو العرض لزم تقدم
العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول الاول ليس عرضا فيكون جوهرا
فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الخمسة فالاول لا يصلح ان يكون
هيولى لانه لو كان هيولى يلزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات
لكن الهيولى لا تتقوم بالفعل الا بالصورة فلا تتقدم عليها ولا الى كونه صورة اذ لو كان صورة
لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية
لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه
جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة او احدهما فقط فلو كان الصادر عن المبدأ الاول
بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا واسطة كل واحد من الهيولى والصورة او احدهما فقط الثاني لم يكن
شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة ح ف فعلى الاول يلزم صدور الاثنين عنه
في مرتبة واحدة وانه ممتنع وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه ذا اجزاء لا بعينه ويلزم خلاف
ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل وجود
الاجسام وانه ممتنع لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذ قد بطلت الاقسام الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول

الاول

الاول الذي هو المعلول وهو المبطل **قال** في اثبات كثرة العقول الخ **اقول** لما ثبت وحدة العقل
في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير برهان عليه ان الفلك
لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او جسما او
او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر
عن الواجب اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا اخر فالمؤثر فيه اما
اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الاخر او محويا لا سبيل الى شيء منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلان
المحوي اخس واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحوي
اصغر منه فلا سبيل الى من الحاوي فقط واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدأ الاول في سلسلة
الممكنات في المرتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد اخس كذا قيل وفيه مصادرة على المطلوب لان
المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة الحاوي اذ لو كان علة الحاوي لكان اقرب الى المبدأ فاثبات
عدم عليته للمحوي بالابعدية يكون مصادرة على المطلوب والاولى ان يقال في المحوي ليس من الحاوي اقرب من الحاوي
الى القبول الكون والفساد من العناصر وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لها والاقرب الى الاخس اخس
من الابعد عنه واما ان الاخس اي اصغر لا يؤثر في الاشرف والاعظم فمما تشهد به الطباع السليمة فان
كل صاحب طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر مؤثرا في الاشرف والاعظم وهذه المقدمة ايضا لم نعلم عليتها بها
والاولى في ابطال عليته للمحوي ان يستدل بما ذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان كون
الجسم علة لجسم اخر واما انه لا سبيل الى الاول فلانه طريقان واحد يدل على امتناع علية الحاوي للمحوي بخصوصه ومنها عام يدل
على امتناع علية جسم لجسم اخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود الحاوي

فان المعلول متأخر عن العلة في وجوب الوجود ضرورة ان وجوب العلة ما لم يجب وجودها لم يجب
وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متأخر عن وجوب وجود الحاوي فعدم المحوي مع
الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متأخرا عن
الحاوي هف واذا امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع
وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته يستلزم امكان اللازم والا لامتنع اللازم
مع امكان الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء
لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوي وهو المط واما الطرف العام فبيانه
مسبوق بمقدمة وهي ان كل جسم انما يكون له تأثير اذا امكن ان يكون لكل واحد من الجسمين وضع بالنسبة الى الآخر ويدل عليه
استقراء الاجسام الاخر فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها ان لو كان بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس
انما تقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وانما يكون المؤثر من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر اعني هيولاه
وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه حيث اذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني
وصورته بحكم الشرط الثاني وكل ما كان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول
والثاني باطل اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا فكذا المقدم فلا يكون جسم علة لجسم آخر
ويلزم منه المط واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا فكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في
افعالها كما عرفنا واذا كان كذلك لزم تقدم الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة او محوي وقد بين بطلانه مما ذكرنا
في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين الرابع وهو ان المؤثر في الفلك
هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد

ام عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك منه جهة واحدة وقد بيناه ان الواحد
الحقيقي لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة
بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاجماع على بطلان هذا الاحتمال
بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة ضعيفة والصواب
ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله فمحله ان كان فلكا
او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من
الافلاك الى عرض غير العقل على هذه   الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل
فتتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو التقرير المضبوط في هذا البرهان لا يخفى عليك ما في تقرير المطلوب
من الحيث **قال** لانه الحاوي **اقول** لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي بصدد ان يعارض بان نفس
ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحاوي كمحدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما معلولي علة
واحدة هي العقل الاول على ما هو مقتضى تقريره والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي وعلى المتقدم متقدم وهذا التقدم الزماني في كون
متقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد هذه الاية جوابا عن المعارضة بتقرير ان
الحاوي مع الثاني الذي هو علة المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني على المحوي
بالعلية وعلى المتقدم بالعلة لا يجب ان يكون متقدما بالعلة بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلة لاستلزامه توارد علتين
على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان
المتقدم بالزمان موجود في الزمان المتقدم ومع المتقدم بالزمان كذلك **قال** بداية **اقول** لما ابطل
علية الحاوي للمحوي باستلزامها امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه بان نفس امكان الخلاء لازم عليك

الحاوي فعليه وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن لذاته جانب العدم لكل من الحاوي والمحوي

جائز الوجود وعدم كل منهما ملزوم للخلا فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلا وابطال الخلا

يستلزم امكان اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز بعدم بالنظر الى

ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلا فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلا فان الجسم الذي صدق فيها

يكون المحدد والجهات على تقدير انتفائه كما ان لا وراء المحدد كذلك ما وراء المحدد بحال لو لا ذلك

الجسم على تقدير انتفائه ليس بخلا ولا ملا هكذا الحال بما وراء الجسم الذي فرضنا كونه محددا للجهات

المذكورة على تقدير انتفائها فلا يلزم من انتفائها الخلا وتحقيقه ان الخلا الممتنع هو الملا الموهوم

او الفضاء الموهوم بين الاجسام القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس بعدا لانه فضاء

الابعاد بالمحدد ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شي محض فلا يكون خلا بالمعنى المعقول

بل الخلا انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلا بل يمكن مثل

كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان

الخلا قلنا الحاوي لا يستلزمه العقل الذي هو علة موجبة للمحوي ملزوم له ووجود الملزوم مع عدم

اللازم محال فيما ان وجود الحاوي يكون منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم

امكان الخلا قال في ازلية العقول وابديتها لكونه ازلية فلوجود احديهما اه اقول الازل

هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي

ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد

بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم اذا عرفت هذا فنقول العقول كلها ازلية ابدية اما ازليتها

فلوجوه

ولو لم يكن منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع فى الازل لجميع ما لا بد له منه فى تاثيره فى
معلوله والا لزم ان يكون له حالة منتظرة هف كذا ذكره المص وفيه نظر والاولى ان يقال
ذات الواجب بانفرادها علة تامة لمعلوله الاول اذ لو احتاج معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان
ذلك الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زائدا على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم
ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا منها كان ممكنا معلولا لها لا بقائل على فرض
انه معلول اول هف فثبت ان ذات الواجب وحده علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف
عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب فى الازل فيكون ازليا ومتى كان
العقل الاول ازليا كان العقل الثانى ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع لجملة ما لا بد له فى
تاثيره فى العقل الثانى والا لكان شيء من تلك الجملة ما لا بد منه حادثا ويلزم منه ازلية العقل
الاول حادثا لمقارنته ذلك الشيء الحادث اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع فى الازل لجملة ما لا بد منه
فى تاثيره فى العقل الثانى ويلزم منه ازلية العقل الثانى وبهذا الطريق ثبت ازلية سائر العقول
ولقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفى ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا
لان كل حادث مسبوق بمادة هف لان هذا مع انه من باب نقض الطريق الذى ليس من دأب المناظر
عدول من اقوى الطريق لان ما اختاره المص طريق لمى وهذا الطريق انى واللمى اقوى من الانى
واما انه ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة فى وجوده
اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة فى وجوده تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال فيلزم ان يكون
البارى تع اذ شيء من العقول قابل التغير والحوادث لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها بعد ذات العلة

احوال لذات العلة مقارنة لها وانواع شىء منها توجب التغير والحوادث وحدوث ما لم يكن في
ذات العلة لكن كون البارى تع او العقول فاعل التغير والحوادث باطل لان قبول التغير والحوادث
من خواص الماديات والبارى والعقل مقدسان من المادة قال فصل فى كيفية توسط العقول
بين البارى تع الخ اقول المراد بالعالم الجسمانى وقوع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية
وتوسط العقل بين البارى تعالى والجسم قد علم بما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان الصادر
عن البارى تعالى بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما تصدر عن العقل مما سبق من المباحث لكن
فى العلم بتوسط العقول بين البارى تع وال اما المقصود فى هذا الفصل ان يعلم كيفية
هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول انما يصدر عن الواجب لذاته وكثرة تعدد جهات
لكن تلك الكثرة فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث صادر
عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ فيه لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شىء
واحد هو العقل فوحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا هذا لكن
صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة
بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة علتها الموجبة لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول فيه كثرة
وجوه وجوب وجوده بالغير وان كان وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين الجهتين مبدأ للعقل
الثانى وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم ولا شرف المعلولين هو العقل الثانى يجب ان يكون
بالجهة التى هى اشرف الجهتين فى العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود فان انتظام الاشياء فى
سلسلة العلل والمعلولات يقتضى كون المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلولها فيكون العقل الاول

69

ومن حيث هو موجود بواجب الوجود بعلته مبدأ العقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك
الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثاني ثم من العقل الثالث عقل رابع
وفلك ثالث وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع
عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا انتهت الهوية الى العقل التاسع
يصدر عنه ما انصرفت جهته عقل عاشر منتهى به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه
من الآثار المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهي به سلسلة الافلاك
ثم يصدر من العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها
المختلفة وهذه الاستعدادات المختلفة لا يحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو
كان يحصل لما تجانس جهة العقل بما كانت متفقة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر
قابل واحد غير مختلف في نفسها فلو كانت الاستعدادات للعقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا
لان اثر الفاعل الثابت والقابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات هيولى العناصر
مختلفة فلم يكن من جهة العقل الفعال بل هي بسبب حركات السماوية فان تلك الحركات احدثت
اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي
وضعا حادثا واستعدادا في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى
وكل حادث حركة كان او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى اول
وذلك لان الحادث اما ان يوجب دائما او بعد حادث آخر والاول فط لاستلزامه دوام الحادث فتعين
الثاني ونوع الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول فط لاستلزام ترتب امور

غير متناهية مجتمعة في الوجود وانه صح من قبل كل حادث حادث من نوعها لا الى اول فهو المطلوب
ملخص قيل لا نم ان الحوادث لو لم توجد دائما لكان بعد حادث آخر ولم لا يكون هو اول الحوادث
فلهذا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد له من ان يكون الحادث
آخر لان كل حادث له علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها والا لكان قديما بجميع الاجزاء
واما ان يوجد والحادث بها في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه تخلف
المعلول عن علته التامة فكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة
التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فان حادث يكون مسبوقا
بحادث آخر لا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب مبني على هذا المطلوب من غير افتقار الى ما ذكره من
الترديد قال فان قلت انه مستحيل الخ اقول حاصله ان الاعتراض هو المطالبة بالدليل
على انه يستحيل ترتيب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها
وهو البرهان التطبيق وتقريره كان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك
الحوادث الغير المتناهية احديهما من المبدأ يعني الى غير النهاية وثانيهما من مبدا آخر قبل مبدأ
الجملة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث الى واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة الاولى
بذلك الواحد وطبقنا الثانية على الاولى بان يقع الاول من آحاد الجملة الثانية بالاول
من آحاد الجملة الاولى والثاني والثاني وهكذا في بقية الآحاد فاما ان يتطابق آحاد الجملتين لا الى
النهاية او ينقطع احدى الجملتين الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة
والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي الجملة

المرتبة

والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناهية الجملة الثانية بالقدر المتناهي لان الجملة الاولى انما يزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي
فيلزم تناهي الجملتين على تقدير عدم تناهيهما
وهذا المحال انما لزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المتحققة في الوجود فيكون مستحيلا وهو
المطلوب وليس لقائل ان يقول ان اريد بالتطابق بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها
ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفان لعدم الطرف للاضلاع مع الوصول فيلزم
انقطاع الثانية وان اريد بالتطابق ان يكون بازاء كل جزء من الاول جزء من الثانية
فلم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى يستلزم تساويهما لم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب
ان اجزاء الثانية لا تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل منها يقع في مقابلة جزء من الاولى
لا الى النهاية لا لتساويهما في الاجزاء ليلزم تساوي الزائد والناقص كما في الجزئيات والجبل
فان اجزاء كل منهما غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو
المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلا للجزء الاول من الجملة
الاولى يوجد بازاء كل جزء من الاجزاء من الثانية من غير جزء الثانية اعني الاولى فيلزم
التساوي اذ ذلك ليس بضروري لا ينكره الا من كان معاندا لمكابرة العقلية واما التمثل بالخردلة
والجبل فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة
بالفعل بل غاية الامر فيهما انما ان كل واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب
تساويهما في المقدار وانما يلزم ان لو كانت الاجزاء متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر
لك حقيقة الحال وتبين عندك صدق المقال فاذاعه لكل حال ولا اعارة فانه من سهم الطبال قال

خاتمة في احوال الآخرة الخ اقول اورد في الخاتمة بيان ستة الاول في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية الثالثة في اثبات الالم العقلي لها والبقاء في الثلث الباقية الى مراتب اللذة والالم لكن بقاء النفس بعد الموت هي الآخرة لها والآخرة للنفس واللذة والالم ومراتبها هي احوال الآخرة وانما يتم البحث عن هذه الاشياء مع اوهام ستذكرها من اصنافها قال النفس بعد خراب البدن الخ اقول يريد ان يثبت ان النفس باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد فناء البدن اما ان تفنيه وتبقى او تبقى موجودة وعلى بقائها اما ان تعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان ثبت كان شيئا منها شيء بعد وشيء آخر محل الفناء اذ الفساد لا يحوز ان يحل الفساد حال لا يبقى مع الفساد القابل للفساد ان يكون باقيا مع الوجود بعد القابل مع المقبول ولا يحوز ان يكون الفساد هو النفس والقابل لفسادها البدن لان الفساد انما يكون محله محل الفساد النفس ويكون النفس صورة حاصلة فيه فان معنى كون الشيء محلا لفساد شيء هو ان يكون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه ذلك الشيء والثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن محلا لفساد النفس فيكون الفساد القابل للفساد جزءين للنفس فيلزم تركيبها وقد تبين انها بسيطة فثبت ان النفس لا تفنى وكذا الباقي لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلقت ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل فالملازمة فلان النفس

فثبت انها حادثة لحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول النفس يفيض عليه
من المبدا نفس متعلق به وكل بدن متعلق به حادث عند ما تم استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس
اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان وهو محال وا ما بطلان الثاني فلان
كل واحد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان القدم وهو تعلق النفس بالبدن
على سبيل التناسخ واذا بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب البدن
مفارقة لها وهو المط بذا التقرير الحجة على وفق ما ذكره المص وفيه المصادرة على المط اذ قد تعين
فيها بطلان التناسخ بكون النفس حادثة لحدوث البدن وقد بين حدوث النفس هناك
لما توقف على بطلان التناسخ مصادرة على المط ويمكن ان يستدل على حدوث النفس لحدوث
البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان نفسه لو كانت النفس قديمة مستمر الوجود
من الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت متعلقة لوجودها المستمر بعلتها مستمرا كذلك كان
تعلقها لوجودها لكونه بحسب الذات لا بالالة يمنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون
النفس متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان النفس لا ينافي تعلق الوجود لاجتماعها
المعلوم بالوجه لشي فلا يزيل التعلق المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو يقتضي التذكر فلو كانت
النفس قديمة ثبت انها حادثة فيكون مسبوقة بمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على صيرورته
مادية تامة القابلية له فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فيكون حادثة
لحدوث البدن التام القابلية لها وهو المط قال بداية اللذة اقول لما كان المقصود من بداية
اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان مبناها على تصوير اللذة وتفسيرها او

فقال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم اي اللذة هي ان يدرك الشيء المدرك الملائم
من حيث انه ملائم وملائم كل مدرك ما يكون موثرا عنده مرغوبا له كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق
والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي تلتذ بذكرها
وعند مخالفته للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيث ملائمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر
فانه من حيث انه نافع ملائم مدرك له من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملائم فيكون لذة مطلقا
ادراك من حيث انه من ادراك له لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا عهد بذا المقرر فيقول
النفس الناطقة الملائمات وهي المعقولات التي من شان النفس الناطقة ان تحصل لها ادراكها
مثل ان تحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته كامل العقل
من جميع الجهات بري من القوة منزه عما لا يليق بذاته من النقائص متلبس مفيض الخير على
الوجه الاحسن والنظام اللائق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب النازع
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام الفلكية المدبرة في البسائط والكائنات من
العنصرية وما يحصل منها من الحركات المركبات وغيرها حتى يرتسم فيها صور جميع الموجودات على
النظام الذي وقعت عليه فيصير عالما عقليا مقابلا للعالمين الروحاني والجسماني وهذه الادراكات
بعد حصولها للنفس الناطقة لا يزول عنها بمفارقة البدن لانها لا يحتاج في تعقلاتها الى الالات
الحيوانية بل ينبغي ان يزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات
المادة التي كانت تصدها عن ظهورها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذة
والقوة العقلية ما لا نسبة بينه وبين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية او اللذة مع الادراك

والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا ليس الادراكين
فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال تمام التعلق لوجود المانع منه وما ذكرنا
من العوائق البدنية والعلائق الحيوانية **قال** بداية الالم الخ **اقول** الشيخ عرّف في هذه البداية الالم
العقلي للنفس الناطقة اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو
مقابل كمالاته وفائدة قيد الحيثية هنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تفسير اللذة ثم قال
ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن وكانت تلك
الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية
لها فتعرض لها الالم لا محالة فتبين ان الالم هو ادراك المنافي من حيث انه مناف
قال بداية النفس الكاملة الخ **اقول** كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان تحصل
لها تصورات حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وهو كمالها النظري ومعنى
وبحسب القوة العملية نقاؤها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها
النظري لا يخلو من ان يكون متصفة بالكمال او لا وعلى الثاني لا يخلو من ان يكون لها شوق
الى الكمال او لا وباعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان يكون نقية عن الهيئات المذكورة
او لا فاذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي الى كل واحد من حالتها الثلث
باعتبار كمالها النظري انقسم كل واحد من حالات الثلث النظرية الى قسمين فيما تلك
الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة ولا معه والمصنف اورد الحالة الاولى في هذه البداية
مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة

في الآخرة وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا فارقت
البدن وكانت نقية من الهيئات الردية المضادة لكمالها منزهة عن العلائق الجسمانية المانعة
لها عن الاتصال بعالم القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستقرة في ظلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية من تلك الهيئات بقيت بسبب ما تمكن فيها من الهيئات
محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وتحصل عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذه الامور
لان ما بالعرض عارض يزول بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء الالم تختلف بطول وقصر
بحسب اختلاف رسوخ الهيئة قوة وضعفا قال ان النفوس الناطقة اقول اورد في هذه البداية
الى آله الثانية وهي ان تكون النفس خالية عن الكمال مشتوقة اليه على سبيل الاجمال من غير
تفصيل لها الى قسمين مرتبة النفس مع هذه الحالة من السعادة والشقاوة وتقرير ان
بعضا من النفوس الناطقة قد يعطل بسبب ما يبقى لها من كسب المجهول من المعلوم بطريق
النظر من الامور الجزئية انها لو انتقلت بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي هي الكمال
قابل مع انها انها فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان وبذلك الرجوع هو
اكتسابها بالنظر مثل العقل لها من الاكتساب في الامور الجزئية لحصلت لها تلك المعارف
والعلوم وكملت بالكمال المعارف والعلوم وحصل لها شوق ومثل ان ذاتي الى الكمال
لكن هذا الشوق كانت فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق
البدنية يلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شي من كمالها المكمل لها تسلط

عن الكمال اما

من اكتسابه لعلقها بالبدن او اشتغلت بفضل ما كانت صادفته لها عن الاكتساب
عن البدن الحسية او الوهمية فهو شوق الى الكمال ظهر له وزال ما يلهيها عنه من العلائق وحصل
لها الياس عن الكمال الذي هو شوقه اليه لفوات آلته على التحصيل فعرض لها الم شديد وهي
الم الفراق الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة **قال** بداية النفوس الساذجة **اقول**
اورد في هذه البداية الحالة الثالثة وهي ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق
اليه وقسمها الى قسمين حسب حال النفس مع كل منهما عن الهيئة فقال النفوس الناطقة الساذجة
التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشوق والكمال اذا فارقت البدن وكانت خالية عما اولها
من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم
الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة المتحلية بالصور القدسية
من اللذات المتعلقة فعلم من هذا ان السلامة التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق
ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من الفطن الذي توجب الشوق الى
الكمال وسببها هنا العدم سوء فهمها في القوة الى حلية توجب ابقاء صاحبها الى تحصيل كمالها
وان فارقته وشيء من الهيئات الردية ممكن فيها تالمت فيها لفقدان البدن الذي
به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة كهيئة الشره التي لا يمكن تحصيل مقتضاها من
التلذذ باللذات الجسمية الا بواسطة الآلات البدنية الغائبة عنها بالموت وهي في كدورة
الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق في غصة وعذاب اليم تحقيق هذا الالم لا يكون لازما
بل يكون زائلا كما ذكرنا في الحالة الاولى ولكن آخر ما قصدنا تبيعه في هذا الشرح من الفوائد

وارد ناظمه فی هذا السلک من الفوائد حامداً لله علی التوفیق لاتمامه علی نحو ما املیناه من الاستفصال
فی تلخیص قواعده والاکتفاء علی حسب الامکان فی تحقیق مقاصده والتزام مراتب الانصاف
فی المباحثات والتحرز عن الاعتساف فی اثناء المناظرة هذا مع اعترافی بالعجز والقصور
لکن الله یمن علی من یشاء من عباده بالفضل والانعام ویدخل فی رحمته من یشاء من ارباب
الطول والاکرام انه هو الاله الرحیم والجواد الکریم
والله اعلم بالصواب فقط فقط

تمام شد

نسخه هذا بتاریخ چهارم ماه صفر بروز پنجشنبه سنه ۱۲۶۶ هجری و مالک این کتاب
جناب حکیم محمد ابراهیم صاحب ادام الله
اقباله و فضیلته و حکمته

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]